



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 242 July & August 2021

العدد 242 - تموز وأب (يوليو وأغسطس) 2021

التجارة الزراعية الإلكترونية في المنطقة العربية.. المكاسب والتحديات

■ "العمران العربي" تحاور رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي
■ تحسن مناخ الأعمال في ألمانيا.. والنتائج المحلي ينمو 3.7 في
الهيئة

■ ملتقى الاستثمار في الزمن الغذائي العربي في
السودان
■ أسعار الغذاء العالمية تفاقم عجز الموازنات العربية

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكونومينا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديمياً أم باحثاً أم متخصصاً.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر
للأعمال



مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends



اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الإتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما يبسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الإتحاد الرئيسية في الآتي:
- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الإتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الفخري
عدنان القصار

الرئيس
عبدالله المزروعى
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



عبد القادر قوري
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



**العين نائل
رجا الكباريتي**
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



هاشم صلاح مطر
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



**عجلان بن عبد
العزیز العجلان**
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



رضا آل صالح
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عمان



محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال



**محمد ابو الهدى
اللحام**
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



**الشيخ
خليفة آل ثاني**
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمينية



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



خالد محمد حنفي
الأمين العام



استراتيجية الاستثمار في العنصر البشري العربي



البشري العربي والذي يعدّ عنصراً ذكياً ومتفوقاً، تبدأ من مرحلة الطفولة، مروراً بالجامعات والكليات والمعاهد التقنية والمهنية، وصولاً إلى سوق العمل، بهدف إعداد مواطن طموح وتدريبه وتأهيله ليمتلك المهارات والمعرفة، ويواكب المتغيرات المتجددة لسوق العمل؛ ما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وفي بناء اقتصاد متين قائم على المهارات والمعرفة وأساسه رأس المال البشري، حيث أصبح فيه الاستثمار في العنصر البشري أحد أهم متطلبات التقدم والرخاء الذي تسعى إليه الدول، على اعتبار أنّ التقدم العلمي يتطلب تأهيل العاملين وتدريبهم، وهذا هو الاستثمار الحقيقي.

من هنا فإنّه عندما نزرع بذرة لشجرة ما في تربة خصبة ضمن مناخ ملائم، نحصل على محصول وإنتاج كبير ونوعية جيّدة من الثمار، كذلك هو الحال بالنسبة للإنسان الذي يمثّل العامل الأساسي في بناء الحضارة.

وقوة أي دولة تتركز على بناء عقول مواطنيها، فبناء الإنسان يأتي قبل بناء العمران، لذلك يُعدّ التعليم من أهم أدوات تطوّر المجتمعات والنهوض بها، لهذا فإن بناء الإنسان وعقله وقدراته أصبح مطلب أي مجتمع يطمح إلى النهوض والتطور.

لهذا نوّكد على أهمية الاستثمار في تنمية الإنسان، وفي تعزيز الموارد البشرية، من خلال التركيز القوي على التعليم لكل من الفتيات والفتيان والنساء والرجال، بما يساهم في إحراز تقدم على صعيدي التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

في اعتقادي أنّ الاستثمار في الإنسان أساس أي تنمية اقتصادية، ومحور أي نهضة مجتمعية، وركيزة أي تطور ونماء. وقد شهدت الدول التي ركزت على بناء الإنسان والاستثمار فيه تطوراً سريعاً ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، بل أيضاً على مستوى تطور الوعي الوطني وعقليات أفراد المجتمع وتعاطيهم مع مختلف تحديات الحياة، فكانت الامتيازات والنجاحات الاقتصادية التي حققتها هذه المجتمعات نتيجة طبيعية لبناء الإنسان وتكوينه ليكون أساساً للنهضة الجديدة ومحركاً لها.

عبدالله المزروعى

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

أطلقت العديد من البلدان العربية، ولا سيّما دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، رؤى وبرامج تنموية من شأنها تعزيز تنافسية القدرات البشرية للمواطن على المستويين

المحلي والعالمي، والرفع من استعداده لبيئة سوق العمل خلال الفترة الراهنة ومستقبلاً، والاعتماد في سبيل تحقيق ذلك الأمر على تعزيز القيم لديه، وتطوير مهاراته الأساسية والمستقبلية على حد سواء، إضافة إلى تنمية قدراته المعرفية.

لا شك أنّ الاستثمار في العقول أو التنمية البشرية، يُعدّ جزءاً مهماً من الاستراتيجيات، خاصة أن مقياس تقدّم الدول وتطورها بات يعتمد على ما تمتلكه من عنصر بشري مؤهل ومدرب إلى جانب الثروات الطبيعية. وعلى هذا الصعيد فإنّ البلدان العربية قاطبة عليها مسؤولية كبيرة عبر الاستثمار في العنصر البشري، حيث أنّ الاستثمار في البشر، بمثابة الاستثمار الاستراتيجي الذي لا يضاهيه استثمار آخر من حيث الأهمية، ذلك أن عوائده لا تقاس بالأرقام فحسب، بل إنها تتدخل في كل جزء من أجزاء أوطاننا العربية والاقتصاد، فتخدم الأهداف الاستراتيجية على مستوى رفع كفاءة الإنتاج والتوظيف، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتطوير قدرات الوطن، وتخفيض الهدر في الموارد، وغيرها من العوائد التي لا تستطيع لغة الأرقام قياسها وحصرها. كما أنه من جانب آخر، تعد زيادة التركيز والإنفاق وبذل مزيد من الجهود على مستوى بناء وتطوير قدرات الإنسان السعودي نافذة مشرعة الأبواب نحو إيجاد أجيال مستقبلية من الأفراد ذكورا وإناثا، تتوافر لديها الأهلية اللازمة علمياً وعملياً لتحمل مسؤولية إدارة مقدرات الوطن واقتصاده، وفرض وجوده المستحق والتميز بين مصاف جميع دول العالم المعاصر، وذلك أمر له من الأهمية الاستراتيجية طويلة الأجل التي لا مجال لأي مجتمع كان أن يتأخر عنها.

ولا شك أنّ رحلة تنمية القدرات البشرية والاستثمار في العنصر

استراتيجيات التنمية
الاقتصادية بدول شمال
إفريقيا



33

رضا بن جمعة آل صالح لـ
"العمران العربي": السلطنة
مؤهلة لتكون مركزا عالميا
واقليميا للخدمات اللوجستية



23

"العمران العربي" تحاور رئيس
غرفة تجارة الأردن نائل
الكلباريتي



20

الخرطوم تستضيف ملتقى
الاستثمار في الأهم الغذائي
العربي



18

■ رضا بن جمعة آل صالح لـ "العمران العربي": السلطنة
مؤهلة لتكون مركزا عالميا وإقليميا للخدمات اللوجستية 23

اجتماعات

■ الاجتماع التاسع للجنة العربية لمتابعة تنفيذ
أهداف التنمية المستدامة 2030 26

■ الاجتماع الحواري لمنظمة الأهم المتحدة للتغذية
والزراعة (فاو) 27

مقال

■ أسعار الغذاء العالمية تفاقم عجز الموازنات العربية 30

■ استراتيجيات التنمية الاقتصادية بدول شمال إفريقيا 33

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

التجارة الزراعية الإلكترونية في المنطقة العربية..
الهكاسب والتحديات 9

نشاط الاتحاد

الخرطوم تستضيف ملتقى الاستثمار
في الأهم الغذائي العربي 18

مقابلة

■ نائل الكلباريتي لـ "العمران العربي": تكتلات اقتصادية
عربية لها تأثير على الخارطة العالمية 20



العدد 242 - تموز وأب (يوليو وأغسطس) 2021
Issue No. 242 July & August 2021

العمران العربي

تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut

P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

جائحة كوفيد - 19 وتأثيرها
على التحويلات المالية في الدول
العربية والعالم



41

تحسّن مناخ
الزعمال في ألمانيا



36

غرف مشتركة

تحسّن مناخ الزعمال في ألمانيا.. والناج المهني

ينمو 3.7 في المئة

36

مال

كيف أثرت جائحة كوفيد - 19 على التحويلات المالية في

41

الدول العربية وفي العالم

أخبار

46

JOINT CHAMBER

AACC COORDINATES HIGH-LEVEL MEETING 59

SPENDING IS EARNING



FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App. Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

☎ 1244     



FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

التجارة الزراعية الإلكترونية في المنطقة العربية.. المكاسب والتحديات

إعداد: مي دمشقية سرحال - مستشارة اقتصادية
اتحاد الغرف العربية



يهدف البحث إلى إبراز مكاسب التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية في تطوير التجارة الزراعية في المنطقة العربية، من خلال استعراض خصائص التحول الرقمي في العالم العربي، وتوقعات سوق التجارة الإلكترونية، ونتائج استبيان اتحاد الغرف العربية لعام 2021 بشأن التجارة العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بغية تحديد تحديات الرقمنة ومعوقاتها ومتطلبات التطوير.

كما تبرز التجارة الإلكترونية في تعزيز النمو الاقتصادي بشكل كبير لأنها تربط المشترين والبائعين على الفور، وتقلل من تكاليف المعاملات، وتخلق سوقاً متخصصة جديدة لتلبية الاحتياجات المحددة للمستهلكين. وتكسر حواجز تنقل العوامل في كل من المناطق الريفية والحضرية، وتساهم في تحديث تبادلات الإنتاج، وزيادة دخل المزارعين.

التحول الرقمي في العالم العربي

يمتلك العالم العربي جميع المكونات التي يحتاجها للانتقال إلى المستقبل الرقمي خصوصاً وأن المجتمعات العربية فتية. لكن شباب المنطقة يواجهون الإقصاء الاقتصادي بسبب عقبات أمام وضع التكنولوجيا للاستخدام الإنتاجي.

يمثل التحول الرقمي أحد أهم التطورات التي سوف تساعد على تطوير التجارة وآليات التمويل التقليدية وزيادة كفاءة العمليات التي تستهدف تيسير التجارة العربية البينية، لاسيما في ظل التقنيات البارزة في سياق الثورة الصناعية الرابعة التي تشمل تقنية سلاسل الكتل، والذكاء الاصطناعي، وانترنت الأشياء.

والمكاسب هائلة، وتتضمن تيسير كافة الإجراءات المرتبطة بعمليات التجارة بما يساعد على خفض التكاليف وزيادة الشمول المالي لاسيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمزيد من سلاسل القيمة، وفرص الاستثمار، وفرص التشغيل والنمو.

ويمكن الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية في معالجة اخفاقات السوق وتيسير دمج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق وسلاسل القيمة.

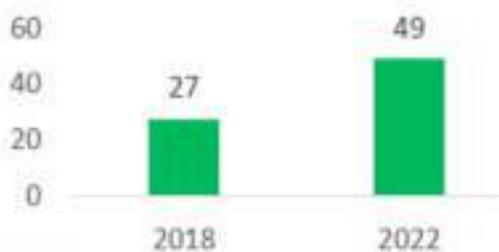
الذين يشاركون عادة في كل مرحلة من مراحل سلاسل القيمة. ويتوقع أن تنمو نشاطات التجارة الإلكترونية في المنطقة العربية بنسبة 23% سنويا بين 2018 و2022. وبناء عليه يتوقع أن تزيد كثيرا حصة التجارة الإلكترونية من إجمالي تجارة التجزئة في العديد من الدول العربية، وستصل في الإمارات مثلا إلى 70% مقارنة بنسبة 30% حاليا.

وتختلف مستويات رقمنة القطاعات الاقتصادية بين الدول العربية المصدرة للنفط والدول المستوردة له بسبب تباين الإمكانيات المالية، حيث تتميز المجموعة الأولى بمستوى رقمنة مرتفع في كافة القطاعات مقارنة بالمجموعة الثانية.

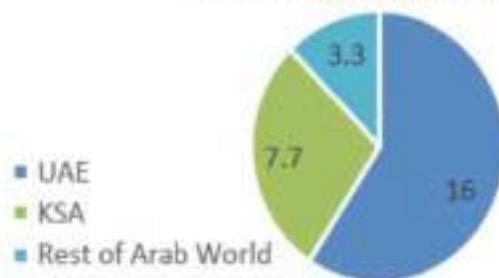
ولا يزال استخدام منصات التجارة الإلكترونية في الزراعة في بداياته مقارنة بتجارة السلع الاستهلاكية عبر الإنترنت. ومن شأن التطور في هذا المجال أن يقلل الحاجة إلى الكثير من الوسطاء

اتجاهات سوق التجارة الإلكترونية في العالم العربي

E-commerce Market in the Arab Region (Billion USD)



Value of E-commerce activities in the Arab region (USD Billion)



Dr. Heba Abdel Monem, Chief, Studies & Statistics Division, Arab Monetary Fund

ويبين الشكل التالي مراتب الدول العربية في مؤشر التجارة الإلكترونية (B2C) لعام 2020 بين 152 بلدا في العالم، حيث نرى التقدم النسبي لدول مجلس التعاون الخليجي عن باقي الدول العربية، مع تصدر الإمارات للمرتبة 37 عالميا.

ولا ريب إن نشوء التجارة الإلكترونية يقود تغيرات مهمة في طرق وأساليب التجارة الخارجية، حيث يرتبط أي تحسين في التسهيلات التجارية بمدى دعمه بالبنية التحتية الإلكترونية. فخدمات التجارة الإلكترونية تحتاج إلى بنى تحتية للاتصالات والإنترنت واللوجستيات والنقل والنظم الإلكترونية.



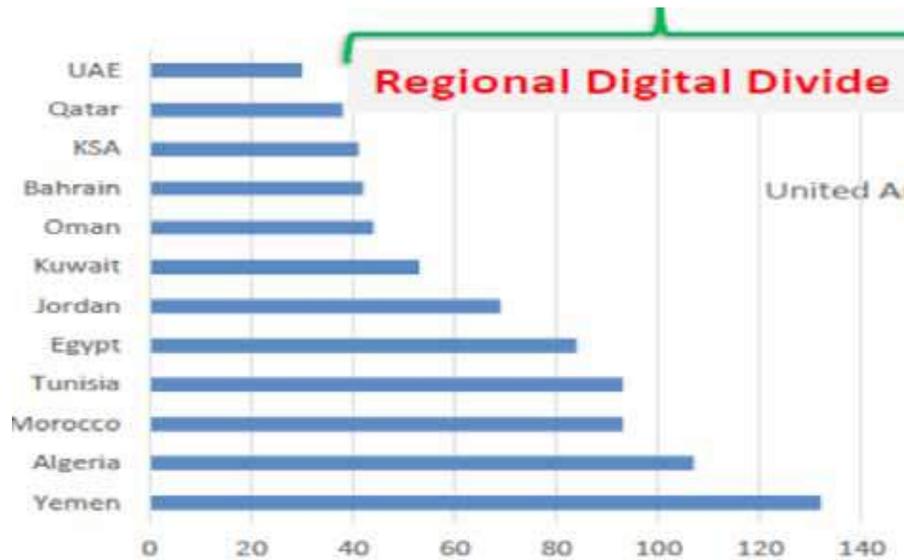
المرتبة في مؤشر التجارة الإلكترونية 2020، B2C بين 152 بلدا



مؤشر التجارة الإلكترونية 2020، B2C (152 بلدا)

المرتبة 2020	البلد	نسبة الأفراد المستظمين للاتصالات	نسبة الأفراد لديهم حسابات	خدمات الإنترنت آمنة	معايير بريد موثوقة	مؤشر 2020	التغير في المؤشر 2019-2020	المرتبة 2019
1	سويسرا	97	98	92	97	95.9	-0.1	2
37	الإمارات	99	88	61	64	78.2	-5.6	28
49	السعودية	96	72	43	78	72.3	-1	49
50	قطر	100	66	50	73	72.1	-2.2	47
54	عمان	92	74	43	73	70.6	2.4	60
58	الكويت	100	80	50	45	68.7	-0.6	57
64	لبنان	78	45	44	74	60.4	0.1	69
66	البحرين	100	83	49	7	59.7	-1	67
76	الأردن	67	42	39	71	54.7	2	80
77	تونس	67	37	46	69	54.6	-1.4	74
80	الجزائر	60	43	33	73	52.2	14	109
85	ليبيا	75	66	57	1	49.7	-1	83
95	المغرب	74	29	49	27	44.8	1.3	97
109	مصر	57	33	31	26	36.6	-2.1	107
125	جيبوتي	56	12	32	10	27.7	-0.9	126
129	العراق	49	23	22	8	25.4	0.2	132
132	السودان	31	15	14	26	21.7	-3.9	131
133	سوريا	34	23	27	0	21.1	-0.7	135
138	اليمن	27	6	14	27	18.5	-0.6	141
145	موريتانيا	21	21	18	0	15	-1.5	145
149	القمر	8	22	18	0	12	-1	149

كما يظهر التفاوت بين الدول العربية جليا في مؤشر الاستعداد للربط الشبكي في الشكل التالي:

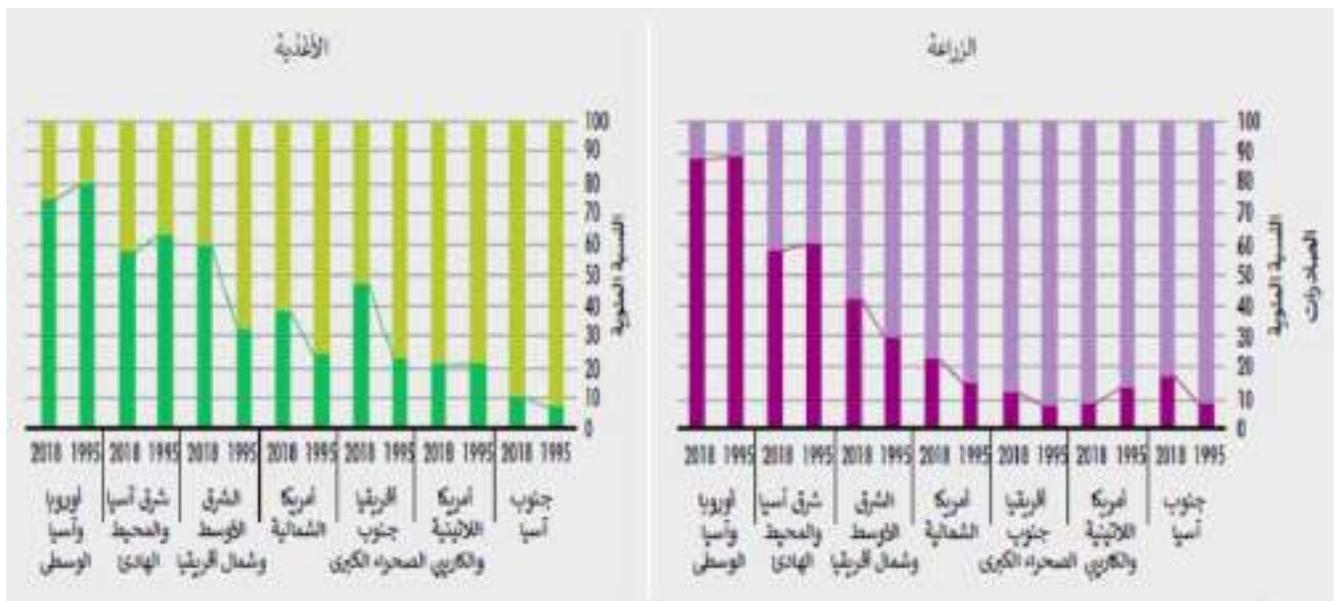


العالم العربي من جراء تخلف السياسات وبطء التطوير التكنولوجي وغيرها من العوامل. كما يفيد المصدر ذاته عن انخفاض تصدير قطاع الزراعة والأغذية بما يقارب 15% عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19.

التجارة الزراعية العربية

تفيد مصادر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن تراجع التجارة داخل الإقليم العربي لصالح خارجه خلال الفترة 1995 - 2018. ويرجع ذلك إلى العوامل التي تحابي تطوير الزراعة في

التجارة الزراعية العربية 1995 - 2018



FAO

المغرب العربي لديها أعلى تكاليف تجارية لجميع القطاعات الصناعية تقريبا عند التصدير إلى المنطقة العربية. ولعل الأسباب الرئيسية لذلك في تعقيد اللوائح التنظيمية التجارية، وعدم كفاءة الخدمات اللوجستية، علما أن هناك تفاوتاً شاسعاً بين الدول العربية في هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أن تكاليف التجارة بين البلدان العربية أعلى نسبياً مما هي مع شركاء تجاريين آخرين قريبين من المنطقة لعدة صناعات، لا سيما الأغذية والمشروبات، بالإضافة إلى المنتجات الخشبية، والورق والمنتجات الورقية، والمنتجات المعدنية والمعدنية اللافلزية، والمعدنية المصنعة، والسيارات والأثاث، علماً أن دول

مؤشر البنك الدولي للأداء اللوجستي

البلد	مؤشر LPI العام	الجمارك	البنى التحتية	الشحن الدولي	نوعية اللوجستيات والتنافسية	التعقب واقتفاء الأثر	التوقيت
	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة
ألمانيا	1	4.09	1	4.37	1	4.24	3
الإمارات	11	3.63	15	4.02	13	3.96	4
قطر	30	3.00	38	3.38	31	3.42	36
عمان	43	2.87	44	3.16	49	2.97	29
السعودية	55	2.66	66	3.11	57	3.17	67
الكويت	63	2.73	56	3.02	67	2.66	59
مصر	67	2.60	77	2.82	63	2.72	74
لبنان	79	2.38	106	2.64	104	2.80	77
الأردن	84	2.49	88	2.72	93	2.77	76
جيبوتي	90	2.35	113	2.79	135	2.85	85
تونس	105	2.38	107	2.10	123	2.86	70
البحرين	107	2.63	72	2.25	138	2.93	120
المغرب	109	2.54	115	2.43	101	2.51	114
الجزائر	117	2.45	138	2.13	113	2.60	124
السودان	121	2.43	136	2.18	96	2.51	139
موريتانيا	135	2.33	128	2.20	144	2.47	134
سوريا	138	1.82	154	1.82	124	2.37	148
اليمن	140	2.27	104	2.12	131	2.16	151
الصومال	144	2.21	145	2.00	121	2.23	157
العراق	147	2.18	153	1.84	159	2.19	129
ليبيا	154	2.11	149	1.95	153	1.64	123

البنك الدولي



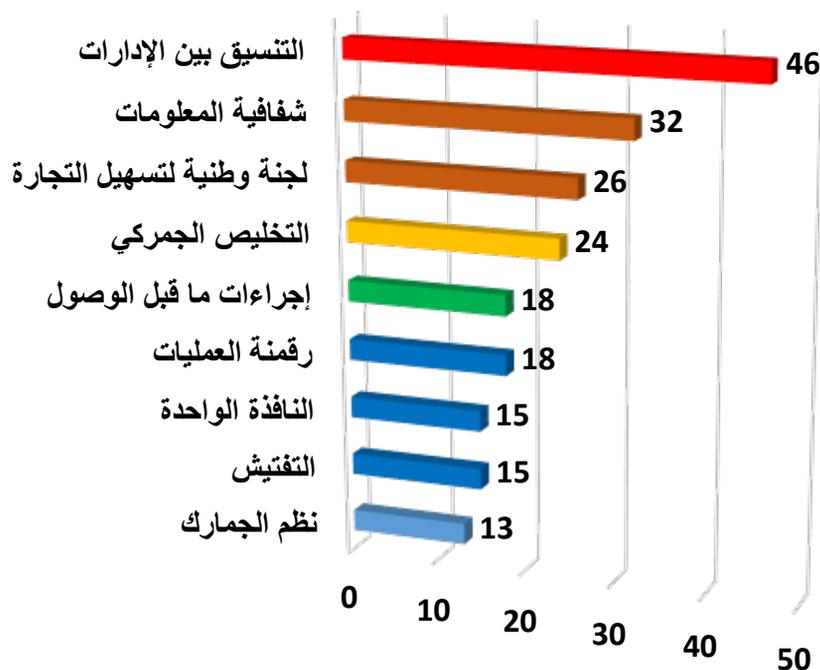
نتائج استبيان اتحاد الغرف العربية 2021 بشأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أ. نتائج بيانات الشركات في استبيان اتحاد الغرف العربية 2021
يلاحظ ارتفاع في نسبة استخدام الإنترنت 3.5 أضعاف إلى 42% مقارنة مع 12% في الاستبيان السابق.

وسيلة النقل				نوع التجارة				إجمالي العدد
إنترنت	بحرا	جوا	برا	خدمات	زراعة	صناعة	مواد خام	
44	36	33	62	62	9	36	13	106

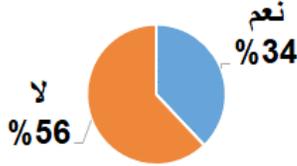


ب. ثغرات التسهيلات الحكومية بحسب الاستبيان

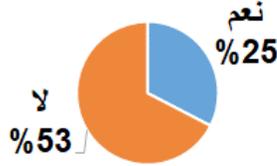


ج. التجارة الإلكترونية ومعوقاتها

نسبة أقل تستخدم مواقع أخرى للبيع والشراء



نسبة أقل من الشركات لديها مواقع للبيع والشراء



نسبة مقبولة من الشركات لديها مواقع إلكترونية



العوائق التي تحول دون إضافة الجانب الإلكتروني بالمؤسسة



تحديات الرقمنة في العالم العربي

هناك عدة عقبات أمام وضع التكنولوجيا للاستخدام الإنتاجي والتجاري، حيث يواجه التحول الرقمي في العالم العربي عدة تحديات تتمحور حول 5 مجالات رئيسية وهي:

- رقمنة الخدمات الحكومية،
- ورقمنة شركات القطاع الخاص،
- وتوفير التمويل،
- والقدرات البشرية،
- وأمن المعلومات.

وتختلف التحديات بين دولة وأخرى، في ظل تفاوت كبير اعتمادا

على وبسبب:

- توفير البنى التحتية للاتصالات السريعة،
- نقص التشريعات اللازمة للتعامل مع الاقتصاد الرقمي،
- الافتقار إلى التمويل،

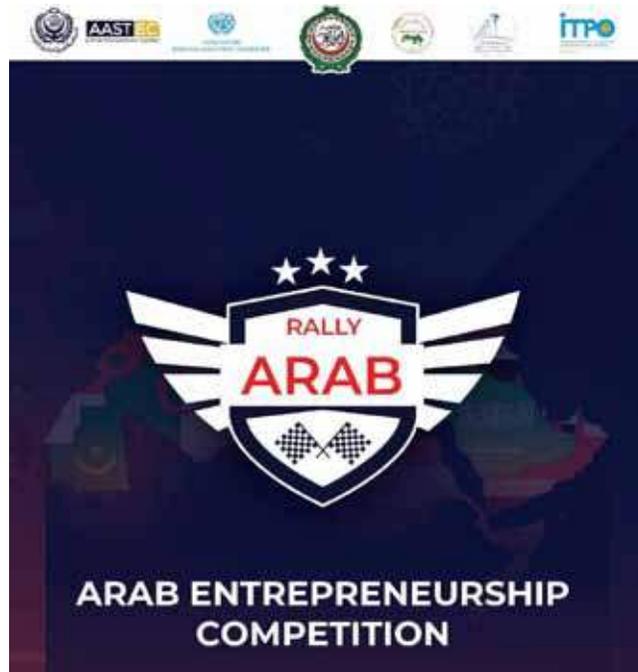
- الافتقار إلى التعليم المناسب،
- نقص الثقافة الرقمية في بعض المجتمعات،
- ونقص الخبراء في مجال البرمجيات الذكية،
- فضلا عن هواجس أمان المعلومات.
- على أن من أهم الصعوبات غياب المعايير الدولية الموحدة التي تنظم عمليات رقمنة تمويل التجارة.

مبادرات اتحاد الغرف العربية لريادة الأعمال والتحول الرقمي

إن الرقمنة والتجارة الإلكترونية والأمن الغذائي والمائي وغيرها من قضايا التنمية المستدامة هي في جوهر أهداف اتحاد الغرف العربية واستراتيجية عمله، كما هي في صلب برامج أعضائه من الغرف العربية واتحاداتها. ويقوم الاتحاد بتنظيم أو التعاون في تنظيم العديد من المنتديات، الندوات، وورش العمل الافتراضية في

الأولى جرت عام 2019، حيث فاز 18 شاب وشابة من 18 دولة عربية وحل ثلاثة منهم في المراتب الأولى، وبلغت الجوائز النقدية 320 ألف دولار، علما أن العديد من الابتكارات والاختراعات التي قدمت تم تبنيها من قبل عدد من الغرف العربية كما من أصحاب الأعمال من رؤساء هذه الغرف، ومنها ما له علاقة بالرقمنة الزراعية. والهدف من هذه المبادرة هي تشجيع واستيعاب القطاع الخاص العربي من خلال الغرف العربية للطاقت الابتكارية الشبابية على أسس مؤسسية وعملية ودائمة.

هذا المجال بالتعاون مع الجامعة العربية والاتحادات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة. كذلك أصدر مجموعة من الدراسات في مختلف قطاعات ومجالات هذه الموضوعات الحيوية التي تسلط الضوء على الفرص الاستثمارية التي تتضمنها. ومن أبرز المبادرات التي أطلقها الاتحاد في هذا المجال مسابقة رالي العرب لمكافأة ودعم المشروعات الأعمال والاجتماعية الرقمية التي أطلقت النسخة الثانية منها في مايو 2021، علما أن النسخة



يتم تنظيم مسابقة رالي ريادة الأعمال العربية بالاشتراك مع مكتب ترويج في البحرين، المركز العربي الدولي لريادة (ITPO) تكنولوجيا الاستثمار التابع لليونيدو الأعمال والاستثمار. الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، اتحاد الغرف العربية؛ وغرفة تجارة وصناعة البحرين.

تحفز المسابقة أي طالب عربي في إحدى الجامعات، وخاصة الطلاب من المنطقة العربية للمشاركة في تقديم أفكارهم التجارية المبتكرة مع فرصة مراجعتها والاعتراف بها من قبل خبراء، معينين. تمنح المسابقة، من خلال رعاتها وشركائها، الطلاب على جهودهم وتلعب دوراً نشطاً في إلهام وإطلاق روح الابتكار وريادة الأعمال مع تسهيل تقديم خدمات الدعم لتحويل هذه الأفكار إلى أفعال.

يهدف رالي ريادة الأعمال العربي إلى إشراك الشباب العربي وتعزيز ريادة الأعمال من خلال تعريفهم بثقافة ريادة الأعمال والنظام البيئي منذ سن مبكرة. مع وضع ذلك في الاعتبار، فإن مسابقة رالي ريادة الأعمال العربية هي مسابقة مصممة لتشجيع ومساعدة جميع الطلاب العرب في إحدى الجامعات لتحويل أفكارهم التجارية المبتكرة إلى رواد أعمال مبتدئين. توفر المسابقة للطلاب فرصة لحدث تأثير إيجابي على المجتمع من خلال الابتكار التكنولوجي، مع المساهمة في مصلحتهم الاقتصادية.

التوصيات

عمليات تمويل التجارة.

2. الاستفادة من تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في

مجالات التمويل والوصول إلى الأسواق:

1. أهم الأمور المطلوبة إقليمياً وعالمياً هو تفعيل تعاون

عالمي جدي بين المؤسسات المعنية لتنسيق المعايير والقواعد لرقمنة



6. على مستوى كل دولة نوصي:

- إنشاء جهة محورية (وزارة رقمية) بغرض تسريع وتيرة التحول الرقمي.
- دعم التحول الرقمي ليشمل ليس فقط الشركات الكبيرة والقطاعات الخدمية، وإنما أيضاً الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال للمرأة والشباب في كافة القطاعات.
- تعزيز الوصول إلى شبكات النطاق العريض وتعزيز تنافسية أسواق الاتصالات وتبني الأطر التنظيمية والقانونية السليمة لتحسين الإنتاجية.
- 7. تعزيز المهارات الرقمية للأفراد والشركات للتحول إلى «مجتمعات تعلم».

3. الاستفادة من مبادرات صندوق النقد العربي وبرنامج تمويل

التجارة العربية البنينة في رقمنة عمليات تمويل التجارة العربية من خلال خطة الصندوق للتحول الرقمي والمبادرات والتطبيقات التي تم إطلاقها لهذه الغاية، إلى جانب دوره في تشجيع المؤسسات المالية والمصرفية لاعتماد التقنيات المالية الحديثة، وتنظيم ورش العمل التدريبية للجهات العربية المعنية.

4. تشجيع ودعم رواد الأعمال الزراعيين في العالم العربي،

وخلق شبكات تواصل بينهم وتبادل الخبرات.

5. من المهم تعزيز ريادة الأعمال على المستوى العربي

وتوحيد الجهود، حيث توجد العديد من المبادرات الخلاقة، ومن شأن توحيدها عبر المنصات المشتركة المتخصصة لأصحاب المصلحة أن يعظم الفوائد للجميع ويساهم كثيراً في تعزيز ريادة الأعمال الرقمية والتكنولوجية.

الخرطوم تستضيف ملتقى الاستثمار في الأمن الغذائي العربي

هاشم مطر: استغلال الفرص الاستثمارية الحقيقية وجذب رؤوس الاموال العربية
خالد حنفي: السودان محور للانطلاق المشاريع الاستثمارية الواعدة
رؤوف أبو زكي: المناخ الاستثماري وبيئة الأعمال جاهل جذب للاستثمارات الخارجية



عقدت الهيئات المنظمة لـ "ملتقى الاستثمار في الأمن الغذائي العربي"، وهي: اتحاد عام أصحاب العمل السوداني، و "اتحاد الغرف العربية" و "مجموعة الاقتصاد والأعمال"، مؤتمراً صحافياً في العاصمة السودانية الخرطوم، للإعلان عن تنظيم الملتقى في 14 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وذلك تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء في السودان د. عبد الله حمدوك.

هاشم مطر: إقامة شراكات استراتيجية

وأشار الى أنّ "المؤتمر يتيح فرصة لإقامة شراكات استراتيجية بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب ونظرائهم من السودان لاستغلال الفرص الاستثمارية الحقيقية وجذب رؤوس الاموال العربية بما يحقق مصالح جميع الأطراف في السودان ما بعد الثورة خاصة بعد إزالة المعوقات والعقبات عقب ازالة اسم السودان من قائمة الارهاب ورفع القيود المصرفية واجراء الكثير من الإصلاحات الاقتصادية وإصدار القوانين المساعدة والمحفزة للاستثمار". لافتاً إلى أنّ "لقاءات السادة الوزراء بوفد اتحاد الغرف العربية أكدت ان جهود إنجاح المؤتمر ستكون مشتركة بين الحكومة الانتقالية والقطاع الخاص الوطني والعربي".

تحدّث في مستهل المؤتمر، رئيس اتحاد أصحاب العمل السوداني المهندس هاشم مطر، حيث رحّب بالمشاركين معلناً عن انعقاد الملتقى في الخرطوم في 14 تشرين الثاني/نوفمبر المقبل بمشاركة عربية واسعة.

وأوضح المهندس مطر أنّ "المؤتمر يأتي في اطار السعي لتقديم السودان الجديد للعالم وعلى وجه الخصوص للعالم العربي وضمن جهود الاتحاد لدعم الفترة الانتقالية خاصة في جوانب الملف الاقتصادي".

خالد حنفي: رغبة حقيقية للتغيير

وتحدث الأمين العام لاتحاد الغرف العربية د. خالد حنفي، فحدد أهداف الملتقى وهي الاستثمار في السودان لاسيما في المشاريع ذات الصلة بالأمن الغذائي العربي.

واوضح حنفي، أن مؤتمر الاستثمار في الامن الغذائي يهدف الى الإعلان عن السودان الجديد في مجال الاقتصاد والاستثمار وجذب اصحاب الأعمال والمستثمرين العرب من كافة أنحاء العالم. وأكد أن زيارتنا للسودان ولقاءاتنا بالسادة الوزراء بالقطاع الاقتصادي، تحتم علينا كاتحاد الغرف العربية التشجيع للترويج للاستثمار في السودان.

وتابع: لمسنا رغبة حقيقية للتغيير في السودان عبر الإصلاحات الاقتصادية الجارية من تحرير اسعار المنتجات وصياغة قوانين جديدة للاستثمار والشراكة بين القطاع العام والخاص والتعديلات الاقتصادية الاخرى الى جانب تعريف السودان لتوجهه الاقتصادي لحفز وتشجيع القطاع الخاص للعمل، وهذه كلها عوامل تسهم في جذب القطاع الخاص العربي للاستثمار في السودان واقامة شراكات مع القطاع الخاص السوداني في مجالات ومشاريع محددة كأولوية ورؤية واضحة لمستقبل السودان الجديد في مجالات الطاقة والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة والتعدين.

واشار حنفي إلى ان الهدف من المؤتمر ليس فقط ان يكون السودان مقصدا للمستثمرين او سوقا للمنتجات بل ان يكون السودان عبر اتحاد الغرف العربية بشركاته ومطلته الممتدة خارج المنطقة العربية محورا تنطلق منه المشاريع في ظل شراكات استراتيجية عربية واجنبية الى جميع انحاء العالم. وقال: رأينا قيادات وطنية حقيقية لديها رغبة حقيقية في التغيير وقيادات عملية تتعامل مع واقع محدد وتبغى التغيير للأفضل من خلال التعاون مع القطاع الخاص.

وأكد حنفي أن تلك الرؤية تشكل عامل دعم ورسالة مشجعة ومطمئنة للقطاع الخاص العربي للاستثمار بالسودان.

رؤوف أبو زكي: تطورات إيجابية تجذب الاستثمارات

من جانبه أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال

البنانية رؤوف زكي، أن "المناخ الاستثماري الجديد وبيئة أداء الأعمال في السودان تشكل عامل جذب للاستثمارات الخارجية". وأشار إلى التطورات الإيجابية الكبيرة على الصعيد الاقتصادي في السودان والتي تسهم في جذب الاستثمارات وإعادة الثقة للمستثمرين بالاستثمار في السودان والتمثلة في رفع العقوبات الاقتصادية وإزالة اسم السودان من قائمة الارهاب والإصلاحات الهيكلية في قانون الاستثمار الجديد وما تضمنه من حوافز للمستثمر الخارجي الى جانب تحرير العملة واعتماد النظام المصرفي المزدوج.

وأشاد أبو زكي بالإرادة السياسية الحالية وجهود السلطات السودانية المختصة لإزالة كافة العقبات أمام الاستثمار وفقاً لقانون الاستثمار الجديد واتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير لتهيئة البيئة الاستثمارية، لافتاً إلى الدور المهم للقطاع الخاص السوداني في تحريك الاستثمارات بما يعزز ثقة المستثمر الأجنبي للاستثمار في السودان.

ونوه إلى أن "الهدف الأساسي هو عرض المستجدات في مناخ الاستثمار في السودان، وهي كثيرة وإيجابية لاسيما بعد رفع اسم السودان من لائحة الدول الداعمة للإرهاب وبعد مؤتمر باريس الذي أسفر عن إلغاء جزء كبير من الديون على السودان وقسط الباقي على بضع سنوات".

لقاءات بارزة

وكان سبق المؤتمر الصحفي للإعلان عن تنظيم الملتقى، زيارة ممثلي الهيئات المنظمة للملتقى لكل من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وزير الصناعة ووزير التجارة، حيث رحب الجميع بانعقاد الملتقى في الخرطوم، كونه يأتي في الوقت المناسب.

وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من الهيئات المنظمة لوضع برنامج الملتقى والترويج له في البلدان العربية والأجنبية وتوجيه دعوات لبعض الوزراء المختصين ولعدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين.

ويأتي المؤتمر برعاية جامعة الدول العربية ومشاركة وحضور عدد من وزراء المالية والاقتصاد والاستثمار بالدول العربية وحشد من رجال الأعمال والمستثمرين وكبرى الشركات من الدول العربية ومختلف بلدان العالم.

نائل الكباريتي لـ "العمران العربي": بناء تكتلات اقتصادية عربية لها تأثير على خارطة للاقتصادية العالمية



يتمتع بشخصية قيادية يعتد بها، وقد استطاع من خلال المناصب التي شغلها سواء كرئيس غرفة تجارة الأردن أو سابقاً كرئيس اتحاد الغرف العربية، أن يضع بصمة استثنائية بحكم التغيير الذي أحدثه داخل هذه المؤسسات والكيانات الاقتصادية. "العمران العربي"، أجرت حواراً شاملاً مع العين نائل رج الكباريتي، حول التطورات الاقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية، وواقع القطاع الخاص العربي في ظل الآثار المترتبة عن جائحة "كورونا"، فضلاً عن التحالفات الاقتصادية العربية الجديدة ولا سيما بين مصر والأردن والعراق، وغيرها من القضايا الهامة، وفي ما يلي تفاصيل الحوار.

الصعيد التقني، أضف إلى أن هناك منتجات جديدة ظهرت في الأسواق أدت إلى خلق آلية جديدة في الاستهلاك.

ومن هذا المنطلق وأمام المتغيرات الهائلة الحاصلة، لا بدّ من تغيير فكر ونمط وآليات العمل القديمة، وخلق وانتهاج أفكار جديدة تتماشى مع المتغيرات الجديدة، بما يساعد القطاع الخاص على التأقلم مع الواقع المستجد والنهوض من كبوته، خصوصاً وأنّ تداعيات

• إلى أي مدى غيرت جائحة كورونا النظام الاقتصادي العالمي؟

- برزت جزءاً جائحة "كورونا" عقبات جديدة لدى كافة القطاعات الاقتصادية، ومن بينها قطاع النقل واللوجستيات الذي يواجه اليوم صعوبات كثيرة سواء على الصعيد المالي أو على

التعامل مع هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي من جانب الحكومات العربية.

• برأيكم كيف السبيل اليوم لتعزيز الاستثمارات البيئية العربية؟

- يوظف المستثمر بالدرجة الأولى أمواله في البلدان التي تحظى بالأمان ولديها التشريعات والقوانين التي تضمن حقوقه وحرية تنقل رأسماله، بعيدا عن البيروقراطية التي تؤثر سلبا على واقع استثماراته. كما ويعنيه كمستثمر في المقام الأول غياب الشروط المعقدة أو القوانين التي تلزمه بالشراكة مع شريك محلي من أبناء الدولة التي يستثمر فيها، وهو ما يحد بشكل كبير من جذب الاستثمارات.

وعلى سبيل المثال فإن معظم البلدان العربية أقرت قوانين استثمارية في غاية الأهمية من حيث الجوهر، ولكن آليات التطبيق على أرض الواقع كانت معقدة جدا، ومن هذا المنطلق فإذا تمكنا كبلدان عربية من الوصول إلى الأهداف المنشودة التي تمنح الثقة للمستثمر، نستطيع حينئذ الحديث عن تعزيز واقع الاستثمارات البيئية العربية، أما غير ذلك فهو كلام إنشائي ملنا سماعه منذ عهد وعهود طويلة.

• ما هي فرص نجاح الشراكة الاقتصادية العربية؟

- نجح الاتحاد الأوروبي بأن يكون قوة اقتصادية مؤثرة حينما انتهج سياسة فصل السياسة عن الاقتصاد، ونحن كبلدان عربية إذ ما أردنا أن نفرض أنفسنا كقوة اقتصادية فاعلة ولها تأثير على خارطة الاقتصاد العالمية، علينا أن نتحالف كتكتلات اقتصادية وليس كتكتلات سياسية أو دينية، لأن نجاح أي دولة عربية ككيان منفصل لن يحقق لها القوة المرجوة مهما علا شأنها.

التخلف هو في إبقاء السياسة والاقتصاد في مركب واحدة، ونحن كدول عربية للأسف لا نزال نجمع ما بين القرار السياسي والاقتصادي، وهذا ما أثر تأثيرا مباشرا على اقتصاداتنا العربية، وعلى العمل العربي المشترك، وبدد حلم الاتحاد الجمركي والسوق العربية المشتركة.

جائحة "كورونا" مستمرة ويتخوف أن يشهد عام 2022 إغلاقا كبيرة للشركات حول العالم بسبب غياب أو توقف الدعم المالي المباشر الذي كانت تحظى به في السابق من جانب حكوماتها، وهذا الأمر الخطير سينعكس كسادا اقتصاديا حول العالم، ولا سيما في بلداننا العربية، حيث لدى هذه الشركات وكلاء سيتأثرون بدورهم نتيجة ما تعانيه من تعثر مباشر أو غير مباشر.

• كيف تنظرون إلى واقع القطاع الخاص العربي؟

- القطاع الخاص العربي سوف يتجاوز الأزمة الراهنة، ولكن السؤال الجوهرى هو: كم سيكون حجم الخسائر، وما هو الدور الذي علينا القيام به من أجل التقليل من حجم هذه الخسائر؟ وهذا يتطلب منا قطاع خاص ومن بلداننا وحكوماتنا في بادئ الأمر، إعداد الدراسات التي تستشرف المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار واقع كل بلد عربي، بما يساهم بنهاية المطاف في صمود القطاعات الحيوية رانها ومن ثم تحقيق الانتعاش مجددا في المدى القريب والمنظور. اليوم على البلدان والحكومات العربية أن تتوقف عن الاهتمام فقط بالقطاع العام، وتحويله نحو الاهتمام بكافة القطاعات الاقتصادية الجديدة والتي يدير أكثريتها القطاع الخاص الذي أثبت بجدارته تفوقه في معظم البلدان العربية.

ومن هذا المنطلق لا يجب أن يظل القطاع الخاص يعتمد على الرعاية التي توفرها الحكومات العربية له، لأن واقع الاقتصادي تغير، والنظام الاشتراكي أو النظام "الرعي" بات من الماضي، وإذا استمرنا على هذا الواقع، ولم يفرض القطاع الخاص دوره وهيبته على الدولة، فلن يكون لنا مكانا كإقتصادات عربية وتحديدا كقطاع خاص عربي في النظام الاقتصادي الجديد.

• ما هي رؤيتكم لتعظيم دور القطاع الخاص العربي؟

- دور القطاع الخاص فعال ومؤثر جدا في العالم العربي، فهو المستورد الأول للسلع وليس الحكومات، ولولا الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الخاص على صعيد الأمن الغذائي لكان العالم العربي يواجه اليوم أسوأ أزمة غذائية جزاء "كورونا"، وبالتالي ليس المطلوب اليوم لتعظيم القطاع الخاص، سوى تغيير مفاهيم وأسس



يتعامل مع المتغيرات الجديدة بطرح مفاهيم اقتصادية جديدة ليست كنتك التي كانت سائدة في السابق، حيث قواعد اللعبة تغيرت، وقد فرضت جائحة "كورونا" على جميع دول العالم ومن بينها بلداننا العربية، أسس ومفاهيم وتحديات جديدة، خصوصاً في ما يتعلق بواقع الشركات التي تأثرت سلباً بتداعيات الجائحة.

• ما تزال ارتدادات جائحة كورونا مستمرة على معظم اقتصادات العالم، فما هو حجم خسائر القطاع الخاص في الأردن جراء هذه الجائحة؟

- ليس الأردن البلد الوحيد الذي تأثر بجائحة كورونا، بل أكبر اقتصادات العالم تأثرت بهذه الجائحة. ولا شك أن كافة القطاعات ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تأثرت بتداعيات هذا الوباء العالمي. ومن هذا المنطلق نأمل اليوم أن نتجاوز تداعيات هذه الأزمة، وعودة دوران العجلة الاقتصادية في ظل الانفتاح التدريجي الذي بدأ يشهده العالم، وكذلك في ظل الإجراءات الاحترازية التي جرى اتخاذها في الأردن في الآونة الأخيرة تزامناً مع تخفيف القيود التي فرضتها الحكومة في وقت سابق.

• كيف تعاملت غرفة تجارة الأردن مع هذه الأزمة، وما هي الإجراءات التي اتخذتها للتخفيف من حدة سلبياتها على القطاع الخاص؟

- في ظل الاقفال التام الذي رافق المرحلة الأولى من جائحة كورونا، ووسط شلل الأعمال التجارية، وفي ظل تزايد الأعباء المالية التي ترتبت على شركات الأعمال جراء انعدام النشاط التجاري، برز التنسيق التام بين القطاع الخاص في الأردن وبين الحكومة، وقد استطعنا بفضل هذا التنسيق واستجابة الحكومة لمطالب القطاع الخاص، أن نخفف قدر الإمكان من الأعباء التي ترتبت عن الجائحة.

ونحن في غرفة تجارة الأردن نؤمن بالعمل العربي المشترك، ونؤمن أن الدول تفرض احترامها بقوتها، والقوة هنا لا تأتي بالسلاح بل من خلال بناء منظومة اقتصادية عربية موحدة تنافس الاقتصادات العالمية.

• ما هي أهمية مشروع "الشام الجديد" المشترك بين مصر والأردن والعراق؟

- مشروع "الشام الجديد" يقوم على أساس التفاهات والمصالح الاقتصادية في المقام الأول بين العراق ومصر والأردن. وهو يعتمد على الكتلة البشرية الضخمة لمصر، مقابل الثروة النفطية الضخمة التي يمتلكها العراق، وتتضمن لهما الأردن بحكم موقعها الجغرافي الذي يربط العراق بمصر. ونعول على أن يكون الشام الجديد نواة لتكتل أوسع، قد يضم قريباً دول عربية أخرى، وحينها سيكون العامل الأول في ذلك التطور المرتقب هو الاقتصاد، خصوصاً في ظل وجود مشاريع ضخمة مطروحة بين دول الخليج والشام الجديد لم تظهر للعلن بعد.

• ما هي مجالات الاستثمار التي برأيكم يجب أن تستثمر فيها البلدان العربية؟

- إن التحول الاقتصادي هو مسعى طويل الأجل، وحينما تأخذ الجائحة دورتها وتعود البلدان العربية ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي إلى "الوضع الطبيعي الجديد"، فلا بدّ من العمل على تسريع وتيرة الاستثمار في رأس المال البشري الذي سيكون أمراً بالغ الأهمية لبناء نموذج لنمو اقتصادي مستدام ومتنوع الأنشطة. إلى جانب الاستثمار في الذكاء الصناعي، العملة الرقمية، تكنولوجيا الدفاع، وغيرها من مجالات الاستثمار الواعدة خصوصاً تلك التي تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة.

• ما هو الدور المناط اليوم باتحاد الغرف العربية من أجل تعزيز دور القطاع الخاص العربي في ظل المتغيرات التي أفرزتها جائحة كورونا؟

- عقد مجلس إدارة اتحاد الغرف العربية دورته الـ (131)، بعد انقطاع دام أكثر من عام ونصف تقريباً جراء جائحة "كورونا". وتمحورت النقاشات في هذا الاجتماع حول واقع الاتحاد والقضايا المتعلقة بهيكليته، لكن للأسف لم تتطرق النقاشات فيه حول سبل استشراف المستقبل الاقتصادي. وعلى هذا الأساس لا بدّ على اتحاد الغرف العربية بصفته الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، أن

رضا بن جمعة آل صالح لـ "العمران العربي":

السلطنة مؤهلة لتكون مركزا عالميا وإقليميا رائدا في مجال الخدمات اللوجستية



تسلّم رئاسة غرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان، في أيلول (سبتمبر) 2020، وعلى الرغم من الفترة القصيرة له استطاع أن يحقق نقلة نوعية داخل الغرفة، من خلال الأفكار الجديدة الهادفة إلى دعم وتطوير نشاط القطاع الخاص في السلطنة. "العمران العربي"، التقت المهندس رضا بن جمعة آل صالح، وتحدّثت معه عن واقع الاقتصاد في السلطنة خصوصا في ظل التغيير المنشود الذي تشهده، منذ تسلّم السلطان هيثم بن طارق آل سعيد، مقاليد الحكم في السلطنة، إضافة إلى الدور الذي لعبته غرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان في ظل أزمة كورونا، وما هي الإجراءات التي اتخذتها للتخفيف من حدة سلبياتها على القطاع الخاص، وغيرها من المواضيع البارزة، وفي ما يلي التفاصيل:

أن الشباب هم ثروة الأمم وموردها الذي لا ينضب، فقد أصدر مؤخرا توجيهات بإطلاق خطة لتوظيف ما يزيد عن 32 ألف شاب منها 12 ألف فرصة في القطاع الحكومي المدني والعسكري وفق الاحتياجات الفعلية للجهات المختلفة.

وإنّ غرفة تجارة وصناعة عمان تساند توجهات الحكومة وجهودها في استيعاب الباحثين عن عمل في القطاعين العام والخاص وتنمية ريادة الأعمال في السلطنة، وتضع كافة إمكانياتها لتعزيز التوجهات والمبادرات الهادفة إلى تمكين الباحثين عن عمل في قطاعات العمل والتشغيل الذاتي.

• تشهد سلطنة عمان تحولا ملموسا منذ تسلّم جلالة السلطان هيثم بن طارق بن تيمور آل سعيد مقاليد الحكم، فإلى أي مدى يصب ذلك في تحقيق الأهداف التنموية للسلطنة، وتخدم تطلعات القطاع الخاص؟

- يمتلك جلالة السلطان هيثم بن طارق، تطلعات وأفكار ورؤى تطويرية جديدة، وهو يتابع المسيرة التي بدأها السلطان قابوس بن سعيد رحمه الله تعالى. وفي هذا الإطار وانطلاقا من اهتمام السلطان بملف توظيف الشباب العماني، وتأكيد الدائم على



كافة القطاعات، وهو ما من شأنه خلق آلاف فرص العمل وبالتالي تنمية الموارد البشرية.

• ما هي القطاعات الواعدة للاستثمار في السلطنة؟

- لدينا في سلطنة عمان رؤية 2040 وهي تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم وسرّعت جائحة كورونا فيها. وتركّز هذه الرؤية على الاستثمار في 5 قطاعات استراتيجية وحيوية، تأتي في مقدّمها قطاع الأمن الغذائي وسلاسل الامداد والتوريد، ومن ثمّ قطاع الاستيراد المباشر، وأيضاً قطاع الصناعات التحويلية. والسلطنة مهتمة كثيراً بقطاع التعليم، والقطاع الصحي والمستلزمات الطبية والدوائية، إضافة إلى إيلاء الاهتمام بالقطاع السياحي حيث تمتلك السلطنة مراكز ومناطق جاذبة للسياح الأجانب، خصوصاً وأنّ قطاع السياحة العالمية يعدّ أحد أفضل القطاعات غير النفطية أداءً حيث تظهر المؤشرات العالمية اتجاهها متزايداً نحو تفعيل السفر والسياحة لدى ملايين من البشر وتوسعي السلطنة للحصول على حصة جيدة من هذه الصناعة المتنامية. وتتبنى الحكومة لزيادة مساهمته في الاقتصاد استراتيجية جديدة يتم من خلالها مراجعة كل ما يتعلق بجذب الاستثمارات السياحية وتذليل العقبات وتسهيل الإجراءات تجاهها، إذ تشكل المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة حالياً 2 في المئة وترتفع إلى الضعف عند حساب مساهمة القطاع المباشرة وغير المباشرة معاً، وكان من المتوقع أن تصل المساهمة المباشرة للقطاع بنهاية خطة التنمية الخمسية التاسعة (2020) إلى نحو 4.2 في المئة.

• لأي استتاعات السلطنة مواكبة تحولات الاقتصاد الرقمي والثورة الرقمية الثانية؟

- أبرزت جائحة كورونا أهمية تسريع التحوّل نحو تعزيز دور القطاعات الحيوية، ومنها القطاع التكنولوجي والاقتصاد الرقمي. وعلى الرغم من أنّ السلطنة لم تتمكن من تحقيق كافة الأهداف المرجوة بفعل العديد من العوامل، إلا أنّ الإرادة والعزيمة من جانب الحكومة والقطاع الخاص موجودة من أجل تسريع الخطوات التي تتواكب مع متطلبات المرحلة القادمة والمستقبلية. وهناك توجه جدي من جانب الحكومة، نحو تعزيز قدرات السلطنة في الاقتصاد الرقمي لمواكبة الثورة الرقمية الثانية وكذلك الثورة الصناعية الرابعة التي تعتمد على الابتكار والابداع.

وفي الواقع واكبت غرفة تجارة وسلطنة عمان منذ بدء الجائحة،

• ما تزال ارتدادات جائحة كورونا مستمرة على معظم اقتصادات العالم، فما هو حجم خسائر القطاع الخاص في سلطنة عمان جراء هذه الجائحة؟

- ليست سلطنة عمان البلد الوحيد الذي تأثر بجائحة كورونا، بل أكبر اقتصادات العالم تأثرت بهذه الجائحة. ولا شك أنّ كافة القطاعات ولا سيّما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكّل حوالي 80 في المئة من السجّلات التجارية في السلطنة، تأثرت بتداعيات هذا الوباء العالمي.

نأمل اليوم أن نتجاوز تداعيات هذه الأزمة، وعودة دوران العجلة الاقتصادية في ظل الانفتاح التدريجي الذي بدأ يشهده العالم، وكذلك في ظل الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها سلطنة عمان في الآونة الأخيرة تزامناً مع تخفيف القيود التي فرضتها الحكومة في وقت سابق.

• كيف تعاملت غرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان مع هذه الأزمة، وما هي الإجراءات التي اتخذتها للتخفيف من حدة سلباتها على القطاع الخاص؟

- في ظل الاقوال التام الذي رافق المرحلة الأولى من جائحة كورونا، ووسط شلل الأعمال التجارية، وفي ظل تزايد الأعباء المالية التي ترتبت على شركات الأعمال جراء انعدام النشاط التجاري، برز التنسيق التام بين القطاع الخاص في السلطنة وبين الحكومة، وقد استطعنا بفضل هذا التنسيق واستجابة الحكومة لمطالب القطاع الخاص ومنها تأجيل سداد القروض المترتبة على الشركات، وكذلك خفض الضرائب والرسوم، أن نخفف قدر الإمكان من الأعباء التي ترتبت عن الجائحة.

• ما هي رؤية غرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان للمرحلة المقبلة خصوصاً على صعيد جذب الاستثمارات الخارجية؟

- تكمن أهداف السلطنة ولا سيما الجهات الحكومية ممثلة بالهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات وبالتعاون والتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان بصفتها الممثل الحقيقي للقطاع الخاص، في توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الخارجية، وذلك عبر تقديم الحوافز الجاذبة للاستثمارات ومنها إقرار مؤخرًا قانون الاستثمار الذي يمنح المستثمر الأجنبي الاستثمار بنسبة 100 في المئة، بعد أن كان يحتاج في السابق إلى إيجاد شريك من داخل السلطنة، الأمر الذي سوف يساعد على جذب الاستثمارات الحقيقية، عبر دخول الشركات العملاقة للاستثمار في

كما تعمل الشراكة على إبراز دور الدولة في التركيز على رسم السياسات والاستراتيجيات لقطاع البنية الأساسية، ومراقبة مقدمي الخدمات وتنظيمها. إضافة إلى توظيف رأس المال القطاع الخاص ومعارفه وخبراته في إدارة المشاريع، مما يسهم في تقليل المدد الزمنية لتنفيذها، وخفض تكلفة الخدمات وتحسينها.

• إلى أي مدى المصالحات العربية والتقارب الذي نشهده بين العديد من البلدان العربية في الآونة الأخيرة، ينعكس إيجابا على واقع التعاون الاقتصادي؟

- نتوسّم خيرا بالمصالحات والتقارب الحاصل في الآونة الأخيرة، بين العديد من البلدان العربية، على أن يتحوّل يوما ما هذا التقارب إلى اتحاد مثل الاتحاد الأوروبي أو اتحاد دول جنوب شرق آسيا.

المرحلة القادمة تفرض على البلدان العربية أن تتكثّل وتتقارب، وفي هذا السياق فإنّ تعزيز التعاون والعمل العربي المشترك، لا يمكن أن يتحقق عبر العلاقات الثنائية فقط، بل من خلال توافق وتعاون جماعي، مما يساعد على تنفيذ المشاريع التكاملية وليس التنافسية، الأمر الذي يحصّن المصالح العربية، ويرتدّ إيجابا على الواقع الاقتصادي والتنموي. وتمثّل تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الناجحة، نموذجا يحتذى به على صعيد تحقيق التكامل الاقتصادي، ونطمح بأن تعمم هذه التجربة على باقي البلدان العربية، خصوصا في ظل المقدرات الهائلة والفرص الاستثمارية الضخمة والواعدة، التي يزخر بها العالم العربي.

• لماذا ما تزال الاستثمارات البينية بين البلدان العربية ضعيفة؟

- المطلوب في المرحلة القادمة من كافة الدول العربية، التخفيف من حدّة القيود والإجراءات والبيروقراطية التي تحد من تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية وحرية تنقل رؤوس الأموال والأفراد. فعلى سبيل المثال استطاعت سلطنة عمان الحد كثيرا من البيروقراطية التي كانت سائدة في السابق حيث بات يمكن تأسيس شركة وتسجيلها في السجل التجاري في غضون يوم واحد، وبالتالي نحن نأمل أن تحذو باقي البلدان العربية حذو سلطنة عمان والعديد من دول مجلس التعاون الخليجي، وإلا فإنّ أي تطوّر إيجابي لن يتحقق على صعيد تنمية وتعزيز الاستثمارات البينية.

هذا التحوّل الرقمي من خلال إنجاز معاملات التجار والمستثمرين إلكترونيا وكذلك تعزيز العمل عن بعد. كما أنّ العديد لا بل معظم الدوائر الحكومية في السلطنة ما تزال تباشر العمل عن بعد وإنجاز المعاملات الإلكترونية، وهذا بطبيعة الحال يصب في مصلحة تطوير وتعظيم الاقتصاد العماني.

• لأي مدى البنية التحتية في السلطنة مهيأة لاستقطاب استثمارات ضخمة في القطاعات الحيوية؟

- تسعى سلطنة عُمان بشكل متواصل إلى فتح آفاق أرحب للتنوع الاقتصادي وتمكين الاقتصاد العماني بشكل يساهم في تحسين بيئة الجذب الاستثمارية وتوسيع البنية التحتية الجاذبة للاستثمار. وفي هذا الإطار عززت سلطنة عُمان برامجها لتطوير الموانئ التجارية والمناطق الاقتصادية الحرة من خلال تكثيف جهودها لاستقطاب المزيد من المشاريع الاستثمارية في مجال البنية التحتية بهدف زيادة حجم الصادرات لاسيما مع الاقتراب من استكمال مراحل الإنشاءات في منطقة الدقم.

وتأتي هذه الاستثمارات تنويجا للجهود المبذولة خلال الفترة الماضية لإيجاد شراكة استراتيجية وقنوات أعمال عالمية تساعد في تحقيق رؤية السلطنة بأن تكون مركزا عالميا وإقليميا رائدا في مجال الجودة الصناعية والخدمات اللوجستية.

• بينما تمثّل نسبة القطاع الخاص في الناتج المحلي للبلدان العربية 75 في المئة، نجد أنّ الأولوية تعطى للقطاع العام في تنفيذ المشاريع الحيوية والضخمة، فالى أي مدى غياب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العديد من البلدان العربية ومن بينها سلطنة عمان، تحدّ من تحقيق التقدّم والازدهار؟

- القطاع الخاص العربي لم ولن يكون منافسا للحكومة، بل دوره أن يكون مساعدا وشريكا حقيقيا في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الضخمة، وهذا ما يقلل من البيروقراطية ويعزز الشفافية والتنافسية والحد من الفساد وهدر المال العام. من هنا فإنّ أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص تكمن في تحقيق المستهدفات الوطنية بخلق اقتصاد مستدام قائم على المعرفة والتنافسية والخبرة والتنوع، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا لا يتحقق إلا عن طريق التفاوض، وتبادل الخبرات، والتوصل إلى معايير أفضل، وتوسيع الموارد المالية المتاحة نتيجة تعاون الأطراف المختلفة.

الاجتماع التاسع للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030



شارك اتحاد الغرف العربية في "الاجتماع التاسع للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030" الذي عقد عن بعد بتاريخ 30/6/2021، بتنظيم من إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- هدف الاجتماع لمتابعة تنفيذ توصيات الاجتماع الثامن للجنة بشأن القضاء على الجوع، والشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، وآلية التمويل المستدام في المنطقة العربية، والدول المتأثرة بالنزاعات، كما هدف لمناقشة بناء شراكات فاعلة في إطار الشبكة العربية وكذلك منصة الشباب العربي للتنمية المستدامة، وتأثير جائحة كوفيد-19، وفعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، إضافة إلى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف.
- وفي ما يلي أبرز نتائج الاجتماع:
- الترحيب بما أنجزته اللجنة الخاصة بالقضاء على الجوع في المنطقة العربية.
- إطلاق الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في الربع الأول من 2022.
- إصدار التقرير الإقليمي لآلية التمويل المستدام، وإقامة المركز الإقليمي للتمويل المستدام ومقره مصر، وكذلك تشكيل لجنة
- فنية مختصة بالتمويل المستدام.
- إصدار التقرير الخاص بالدول المتأثرة بالنزاعات خلال أسابيع.
- إنشاء لجنة فنية لتنسيق الجهود العربية لمجابهة آثار جائحة كوفيد-19 والتي ستعقد اجتماعها في الربع الأخير من 2021.
- عقد النسخة الرابعة من فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في إطار إكسبو دبي 2020.
- عرض إدارة التنمية المستدامة في الاجتماع القادم لدور آليات الحكومة المؤسسية في مجال تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وهو "السلام والعدل والمؤسسات القوية".
- عقد الاجتماع القادم للجنة في النصف الثاني من ديسمبر 2021.

الاجتماع الحواري لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) لأصحاب العلاقة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا



تحضيراً للمؤتمر الإقليمي (36) للشرق الأدنى لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، عقد الاجتماع، بمشاركة اتحاد الغرف العربية، تحت شعار "الانتعاش والبدء من جديد: الابتكار من أجل نظم زراعية - غذائية أفضل، وأكثر اخضراراً ومرونة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة".

الصحة والاستهلاك المسؤول، المناخ، التنوع الحيوي، ومحددات الكوكب، المعيشة وبناء قدرات المجتمعات، المرونة، والمعرفة والابتكار.

وفي ما يلي أبرز ما تم التوصل إليه بشأن أولويات العمل:

1. تحويل الأرياف من أجل توظيف الشباب وتوليد الدخل

هناك الكثير من العمل المطلوب بعد جائحة كورونا التي أدت إلى خسارة نحو 11 مليون فرصة عمل في المنطقة العربية، كما بلغت نسبة من هم تحت خط الفقر 8.3%. ومن المهم زيادة القيمة المضافة للإنتاج، حيث لا يتم تصنيع سوى 20% من الإنتاج الزراعي، كما أن 11% من هذا الإنتاج يذهب هدرًا. والمطلوب التركيز على الاستدامة للحيازات الصغيرة وسلاسل القيمة الزراعية- الغذائية من خلال (1) دعم الابتكار الرقمي، (2) تقوية الجمعيات الإنتاجية والإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية، (3) تكثيف استخدام أساليب الاستدامة في مجال الإنتاج الزراعي، (4) تعزيز تنافسية وشمولية سلاسل القيمة والأعمال الزراعية، (5) فرص العمل

تمّ خلال الاجتماع إطلاق الإطار الجديد لاستراتيجية (فاو) التي تركز على أربع أولويات، وهي: 1. تحويل الأرياف من أجل توظيف الشباب وتوليد الدخل، 2. تغيير النظم الزراعية - الغذائية من أجل غذاء صحي للجميع، 3. تخضير الزراعة: نحو انتعاش مستدام وعمل لمواجهة التغير المناخي، 4. بناء المرونة تجاه الصدمات المتعددة.

كما تناول تأثير جائحة كوفيد-19 التي كانت تداعياتها قاسية، خصوصاً وأن الإنتاج الزراعي في المنطقة يتركز بنسبة 80% على الحيازات الزراعية الصغيرة. والمؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في المنطقة هي عموماً كثيفة العمالة وضعيفة الاندماج أفقياً وعمودياً، في ظل بني تحتية متخلّفة وطاقت للقيمة المضافة ضئيلة. وهناك 85% من الأراضي الزراعية يتم زراعتها من قبل العائلات، علماً أن 40% من سكان المنطقة يعملون في الأرياف. وتشكل المرأة 45% من العمالة الزراعية.

وتناول الاجتماع أيضاً نتائج الحوار بشأن النظم الغذائية تحضيراً لقمة الغذاء العالمية القادمة، حيث ستركز خطة العمل الجديدة للفاو على الأهداف الرئيسية التالية: إنهاء الجوع وتوفير الغذاء للجميع،

يحتاج الأمر إلى تحسين استدامة النظم الزراعية-الغذائية، تعزيز كفاءة استخدام المياه والمؤسسات المعنية بها، وقف تدهور الأراضي وخسائر التنوع الحيوي، والتأقلم مع التغير المناخي والحد من الانعكاسات. والمطلوب من الإنتاج الزراعي أن يواكب زيادة الطلب، وتحسين الإنتاجية، وزيادة الكفاءة، وزيادة المرونة تجاه التغير المناخي، دعم سبل المعيشة والمساواة، وخلق فرص العمل. وذلك يتطلب خطط انتعاش شامل ومستدام بعد كوفيد-19، وبيئة تمكينية أفضل، وتنفيذ الممارسات الزراعية المستدامة، والمقاربة المتكاملة والدائرية والحيوية للنظم، وتحريك الاستثمارات والتمويل المحفز، فضلا عن أهمية الابتكارات الرقمية والمساواة الجندرية والشمول الاجتماعي والاقتصادي.

اللائقة للشباب والنساء في الأرياف، (6) المقاربة والتعاون الإقليمي في سبيل التنمية.

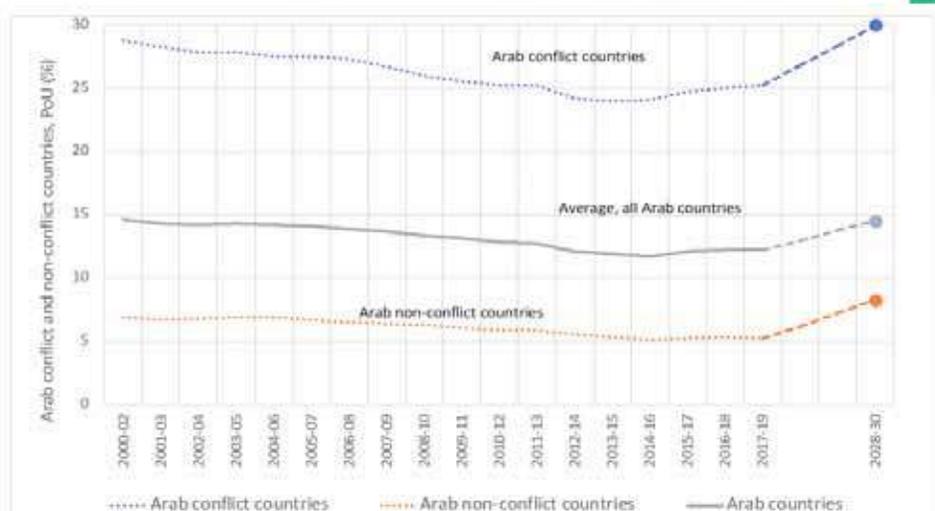
2. تغيير النظم الزراعية - الغذائية من أجل غذاء صحي للجميع

الحلول تكمن في تحويل النظم الزراعية - الغذائية لتصبح أكثر صحة وسلامة، وإنشاء مركز مراقبة للتتبع، وتعزيز التجارة والاستثمار، وتطوير سلاسل القيمة والعلامات التجارية وزيادة الأعمال.

3. تخضير الزراعة: نحو انتعاش مستدام وعمل لمواجهة التغير المناخي

4. بناء المرونة تجاه الصدمات المتعددة

Impacts of Fragility (e.g., Conflict) on Undernourishment in Arab States



المصدر السابق.

وترشيد الموارد المائية.

5. الأجندة الأولية للدورة (36) للشرق الأدنى وشمال إفريقيا

سيستضيفها العراق خلال نوفمبر 2021 وسيركز على التعافي من كوفيد-19 وعلى تحسين النظم الزراعية-الغذائية وقدرتها على الصمود من خلال:

1. تحويل الأرياف من أجل توظيف الشباب وتوليد الدخل.

2. تغيير النظم الزراعية - الغذائية من أجل غذاء صحي للجميع.

بناء المرونة ممكن من خلال الإجراءات الاستباقية، والوقائية، والاستيعابية، ومن ثم التأقلم، وتوجيه الطاقات لبناء المرونة. كما أن إجراءات المواجهة تتطلب كل من فهم طبيعة الصدمات المتعددة، وتقوية حوكمة نظم المخاطر، والحد من المخاطر ولا سيما من خلال التأمين الزراعي، وتقوية المناعة تجاه المخاطر البيولوجية، وتعزيز العمل الاستباقي والاستعداد للطوارئ. ومن المهم أن تقوم الحكومات بما يلي: اعتماد مقاربة شاملة، ومقاربة صحية، وتقوية التعاون الإقليمي، وزيادة الاستثمار في البحث العلمي لتعزيز الابتكار وتقوية المرونة تجاه الصدمات، والاهتمام بالأخص بتعزيز

3. تخضير الزراعة: نحو انتعاش مستدام وعمل لمواجهة التغير المناخي.
4. بناء المرونة تجاه الصدمات المتعددة. كما تناول تأثير جائحة كوفيد-19.

بعض الحقائق عن أوضاع الأمن الغذائي العربي

الإنتاج	التجارة	التغذية	الأمن الغذائي
بحلول 2030 سيكون التوسع بنسبة 1.5% فقط	سيكون استيراد الغذاء للفرد في العالم العربي الأعلى في العالم	أكثر من نصف سكان العالم العربي لا يستطيعون تحمل كلفة الوجبات الصحية	عام 2019 ثلث السكان أي 137 مليون لم يحصلوا بشكل منتظم على غذاء كاف وسليم ومغذي.
المحاصيل 62%، الحيوانات الحية 27%، والأسماك 1% من كلفة الإنتاج (VOP)	اكتفاء ذاتي بنسبة 37% للحبوب، و 26% للزيوت النباتية والسكر.	زيادة في سوء التغذية في السنوات الأخيرة	سيخطى معدل زيادة السكان النمو في الإنتاج الغذائي (1.7% مقابل 1.5%)
50% من أراضي المحاصيل ستستخدم لإنتاج الحبوب، بينما إنتاجية القمح 77% من المعدل العالمي	سينخفض استيراد اللحوم والزيوت النباتية والسكر في 2030	55% من الوحدات الحرارية مصدرها الحبوب في 2030 مقابل 44% للمعدل العالمي.	إن التغير المناخي والأزمات هي المصدر الأساسي لضعف الأمن الغذائي
تزداد انبعاثات الغازات الدفيئة 3.5% عام 2030	مستويات منخفضة من التجارة البينية. ضآلة الاستثمار الخاص في الزراعة	تضاعف سوء التغذية 3 مرات يمثل تحديا كبيرا للسياسات.	

المصدر: من العروض المقدمة في الاجتماع الحوارى لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) لأصحاب العلاقة للشرق الأدنى وشمال إفريقيا عن بعد، 13 - 15 يوليو 2021

دولار سنويا، فيما يؤدي الصيد الجائر في البحر الأبيض المتوسط إلى جعل نحو 62% من المخزون السمكي غير قابل للاستدامة. وهي مؤشرات تدعو للقلق وللتحرك العاجل والجدي من قبل الجميع.

ومن ناحية ثانية فإن الموارد تتعرض إلى تحديات كبيرة، حيث تراجع كمية المياه العذبة للفرد منذ 1962 بنسبة 75%، ويتوقع المزيد من التراجع بنسبة 30% في 2050. كما أن تدهور الأراضي الزراعية ينعكس على اقتصادات المنطقة بكلفة تقدر بنحو 9 مليار

أسعار الغذاء العالمية تفاقم عجز الموازنات العربية

يدفع العالم ومن ضمنه البلدان العربية، من جديد ثمن السباق المحموم بين الصين من جهة والولايات المتحدة وأوروبا من جهة أخرى، ولكن هذه المرة ربما تكون التكلفة موجعة بالنسبة إلى معظم دول العالم ومن بينها البلدان العربية والبلدان الفقيرة التي تعتمد في أغلب احتياجاتها على الاستيراد، حيث تكاد تشهد الأسواق العالمية نفاداً في السلع الأولية وارتفاعاً حاداً في أسعارها.

وتعمل الصين على تخزين واسع للمواد الأولية للاستمرار في عمليات الإنتاج المحمومة بعد تلاشي تداعيات جائحة فيروس كورونا في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم، فيما تشهد الولايات المتحدة ومن ورائها أوروبا نهماً للاستهلاك بعد الخروج من الإغلاق الناجم عن الأزمة الصحية.



المنتجات. وتتصاعد المعاناة في لبنان وتونس، وكذلك المغرب الذي أضحي في موقف حرج إذ كان يخطط لتحرير أسعار العديد من السلع تحت وطأة الغلاء العالمي.

مستقبل الموازنات العربية

ومن الطبيعي أن يزيد ارتفاع أسعار الغذاء والشحن من عجز الموازنة العامة لكل الدول العربية تقريباً، وإن اختلفت نسبة التأثير من دولة إلى أخرى، حسب الفجوة الغذائية المحلية. ولكن اللافت أن بعض الدول قد اعتمدت أسعاراً منخفضة للغاية لبعض السلع

بدأت انعكاسات الارتفاع العالمي لأسعار السلع الأولية والأساسية تظهر بشكل أكثر حدة في مختلف الدول العربية وغيرها من الدول النامية والفقيرة، ما دعا الحكومات إلى فرض زيادة كبيرة في أسعار بعض السلع.

وفي هذا الإطار أعلنت مصر عن رفع سعر بيع زيت الطعام على البطاقات التموينية بنسبة 23.5 في المئة، عازية السبب إلى ارتفاع أسعار المنتج عالمياً بشكل متتال منذ ديسمبر (كانون الأول) الماضي.

كما تشكو الأسواق في الأردن من زيادات حادة في أسعار مختلف

مختلف القطاعات لشراء كل شيء بكميات تفوق ما يحتاجون إليه من مواد خام، لتفادي السرعة الفائقة في زيادة الطلب على السلع، والتصدي لمخاوف نفاذ المعروض مع تعافي الاقتصادات.

ويدفع ذلك الجنون، سلاسل التوريد، إلى حافة الانهيار، مما وصل بنقص الإمدادات، واختناقات النقل، وارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية، لم نشهدها في السنوات القليلة، الأمر الذي يزيد مخاوف انفجار موجة من التضخم قد تضرب الاقتصاد العالمي.

وعانت أغلب المواد الأساسية من النحاس، وخام الحديد، والصلب من نقص الإمدادات، وكذلك الذرة، والبن والقمح، وفول الصويا وصولاً إلى الأخشاب، وأشبه الموصلات، والبلاستيك، وكرتون التغليف. وتشهد تكاليف الطعام ارتفاعات قياسية، وهو أخطر ما تتعرض له الدول الفقيرة والنامية، فقد سجلت أسعار زيت الطعام الأكثر استهلاكاً في العالم المعالج من ثمار زيت النخيل مستوى قياسياً جديداً، بعد أن قفزت بأكثر من 135 في المئة العام الماضي. كما تجاوز سعر فول الصويا 16 دولاراً (8 غالونات) للمرة الأولى منذ العام 2012. وسجلت العقود الآجلة للذرة أعلى مستوى لها في 8 سنوات، وارتفعت العقود الآجلة للقمح لأعلى مستوياتها منذ 2013.

وارتفع مؤشر الأمم المتحدة لتكاليف الغذاء العالمية للشهر الحادي عشر على التوالي خلال إبريل/ نيسان الماضي، ليسجل أعلى مستوى في 7 سنوات، إذ تشهد الأسعار أعلى موجة ارتفاع لها منذ أكثر من عقد، بسبب زيادة الطلب على شراء المحاصيل في الصين، مما أدى إلى تقلص الإمدادات، وتساعد المخاوف من تسارع التضخم.

صراع على الشحن

وانعكس الصراع على شراء الخامات على عمليات الشحن والنقل العالمي، إذ وصلت السفن والشاحنات والقطارات التي تنقل المواد على طول عملية الإنتاج عالمياً وكذلك السلع النهائية للسوق، إلى

الاستراتيجية التي تعتمد على استيراد النسبة الكبرى منها من الخارج.

وتأتي مصر على رأس تلك الدول؛ حيث تستورد أكثر من 50 في المئة من احتياجاتها من القمح، وأكثر من 90 في المئة من الزيوت، ونحو 80 في المئة تقريباً من اللحوم وغيرها، ولكنها اعتمدت سعر قمح منخفضاً للغاية هو نحو 195 دولاراً فقط للطن في موازنة العام الحالي، وبعد وصول السعر إلى 225 دولاراً، تفكر الدولة الآن في التأمين التحوطي ضد تقلبات الأسعار.

وفي السعودية، يتوقع وصول إجمالي العجز في الموازنات منذ عام 2014 إلى نحو 370 مليار دولار وحتى نهاية العام الحالي. وفي الجزائر التي لم تعرف العجز في موازنتها على مدى عقود سابقة، هناك توجه متزايد إلى الاقتراض الخارجي، بعد عجز وصل في العام الماضي إلى نحو 6 مليارات دولار. ومن المتوقع أن يبلغ في موازنة 2021 نحو 22 مليار دولار، بما يشكل 13.57% من إجمالي الناتج المحلي.

ويزداد الأمر سوءاً في لبنان الذي يقف على حافة الإفلاس، وتبتعد عنه تونس بخطوة واحدة، تتوقف على تمكّنها من الحصول على قروض جديدة. ولا يبدو الوضع أفضل في الأردن الذي يعيش على الديون وإعادة جدولتها، فقد أعلنت الحكومة الأردنية مشروع موازنتها لعام 2021 بعجز متوقع 2.89 مليار دولار بعد المنح، مقارنة مع 2.96 مليار دولار لسنة 2020. وبالطبع، فإن الحديث حول عجز الموازنة في دول مثل سورية وليبيا والعراق واليمن قد يُعدّ واهياً في ظل تدمير الجزء الأكبر من بنى الدولة والبنى التحتية والاجتماعية بسبب الحروب، والحاجة إلى أموال طائلة لإعادة ترميم ما أتلّفته تلك الحروب.

سلاسل التوريد.. نحو الانهيار

ووصلت عمليات التخزين التي تقوم بها الشركات العالمية في مختلف القطاعات إلى حد الجنون، حيث يتسابق المنتجون في

وزاد من تقاوم الأوضاع، حدوث مجموعة من الحوادث غير الطبيعية التي أثرت بشكل كبير على إمدادات السلع الأساسية في الأشهر الأخيرة، ومنها تعرض قناة السويس لحادث جنوح ناقلة حاويات عملاقة في نهاية مارس (آذار) الماضي، وقد أثر على قطاع الشحن العالمي. كما زادت معدلات النقل باستخدام السكك الحديدية والشاحنات أيضاً، فقد سجل مؤشر "كاس" للشحن مستوى قياسياً في إبريل (نيسان) بعدما ارتفع للمرة الرابعة في خمسة أشهر.

في المحصلة فإنه على الرغم من أن الدول العربية تمتلك الإمكانيات المادية والبشرية الكافية لتغطية فجواتها الغذائية، إلا أن تراخيها الكبير في تطوير قطاعاتها الإنتاجية، وعلى رأسها القطاع الزراعي، هو ما سبب أزمة عجز الموازنات العامة. واستمرار هذا التراخي والإهمال يعني استمرار الاعتماد على القروض الخارجية لردم فجوة هذه العجوزات.

مستويات التشغيل الكامل من ناحية قدرتها على نقل السلع بين المصانع والمستهلكين.

وتعمل سفن الحاويات بكامل طاقتها، ما دفع بمعدلات الشحن البحري لتسجيل مستويات قياسية تعكسها حالة الازدحام في الموانئ، للدرجة التي أدت إلى تأخر شحنات البضائع الخاصة بالكثير من الشركات، فضلاً عن ارتفاع الكبير في تكاليف الشحن.

ويتوقع المسؤولون التنفيذيون في "ميرسك" أكبر شركة للحاويات في العالم، انخفاضاً تدريجياً في أسعار الشحن البحري خلال الفترة المتبقية من العام، إلا أن ذلك لا يعني العودة لخدمة الشحن البحري الرخيصة التي شهدتها الأسواق العقد الماضي. ومن المرتقب في هذا السياق ارتفاع أسعار المنتجين في منطقة اليورو نتيجة ارتفاع أسعار الحاويات.



استراتيجيات التنمية الاقتصادية بدول شمال إفريقيا

إعداد: فؤاد الصباغ - كاتب وصحافي تونسي



الثوري الذي يعتمد بالأساس على الحكم المركزي والثروة الوطنية للجماهير وفق المنظور الاقتصادي للعالم الاقتصادي ماركس. وتمثل الاستراتيجية

التنمية الليبية منطلقا لتوزيع

ثروة العوائد البترولية على جميع الطبقات الاجتماعية بصفة عادلة. وبالتالي تسيطر الدولة على جميع القطاعات وتحتصر التنمية بالأساس في استغلال عوائد النفط وتوظيفها في إنجاز مشاريع تنمية زراعية كبرى مثل النهر الصناعي العظيم الذي حوّل الصحراء إلى واحة خضراء وفتح أسواق شعبية كبرى وذلك بالتحالف التجاري مع الجمهورية الصينية الشعبية. إلا أن هذه التجربة التنموية المركزية الاشتراكية انتهت بعد سقوط نظام القذافي ووصول الإخوان المسلمين للسلطة مع أواخر سنة 2011، بحيث تم تحرير الاقتصاد الليبي وبدء دخول شركات استثمارية أمريكية وبريطانية وأوروبية في شتى القطاعات خاصة الاستثمارات في قطاع النفط والعقارات والبنية التحتية.

ونأتي ثالثا على ذكر الاقتصاد التونسي الذي شهد فترة طويلة منذ الاستقلال إلى الآن وضع برامج ومخططات تنمية اقتصادية طبعت كل مرحلة من المراحل التي وقع فيها تغيير جذري في استراتيجيات التنمية. إذ مع بداية الستينات اعتمدت تونس مخططات تنمية منها الثلاثي والرباعي وأيضا الخماسي، بحيث تقع خلال كل فترة من تلك الفترات تحديد البرنامج والأهداف التي تراهن عليها الدولة لتحقيقها خاصة في نسبة النمو الاقتصادي، وإنجاز المشاريع الكبرى وتقليص نسبة البطالة. كما انتهجت تونس بعد استقلالها عن المستعمر الفرنسي تجربة اشتراكية طموحة خاصة خلال فترة حكم الاقتصادي أحمد بن صالح الذي اعتمد بالأساس على الاستراتيجية الاشتراكية المركزية وذلك بإنجاز مصانع حكومية ومناطق صناعية كبرى تحت إشراف الحكومة والتمويل العام. كذلك ساهم صندوق التعويض الوطني في تقليص

تشهد دول شمال إفريقيا في السنوات الأخيرة تباطؤا في نسق التنمية الاقتصادية وذلك نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خصوصا بعد ما يسمى بالربيع العربي الكبير. ويعود السبب في تدهور أغلب مؤشرات التنمية الاقتصادية خاصة منذ سنة 2011 إلى الآن، تزايد الاعتصامات والإضرابات العشوائية التي شلت بصفة عامة بعض الاقتصادات الوطنية بدول شمال إفريقيا. ونذكر من بين هذه الدول الشمال إفريقية مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب التي في مجملها كانت ضحية تمرد الشعوب على الأنظمة السابقة نتيجة تدهور أوضاعهم الاجتماعية وذلك للمطالبة بتحسين الظروف الاجتماعية وزيادة في الأجور خاصة بما يسمى "إضراب عام" نقابات الشغل.

يمكن تحديد نمط كل اقتصاد من جملة هذه الاقتصادات التي تختلف من دولة إلى دولة أخرى وفق عوامل داخلية وخارجية بقصد تطبيق استراتيجيات تنمية تتلاءم مع طبيعتها الاقتصادية والاجتماعية. أولا نقدم الاقتصاد المصري الذي يعتمد بالأساس على نهج ليبرالي رأسمالي في منظومة التنمية الاقتصادية وخاصة منها على المساعدات الأمريكية والتبادل التجاري في المنطقة نظرا لارتفاع العدد السكاني والتكاليف الباهظة لتسديد الدين العام الداخلي وتغطية العجز في الميزانية العامة. إلا أنه على الرغم من هذه العوائق الاقتصادية يمثل الاقتصاد المصري قوة نواة في مواجهة الأزمات نظرا للموقع الجغرافي وخاصة معبر قناة السويس الذي يدر على الميزانية المصرية عوائد مالية بالإضافة إلى ثروة الغاز الطبيعي.

عموما تمثل الإستراتيجية التنموية للجمهورية المصرية رافدا حيويا في الانفتاح على الأسواق الخارجية والتحرر المالي الداخلي والاندماج في العولمة الاقتصادية وتحرير الأسعار والرفع من نسق المردود والمنافسة في الأسواق العالمية.

ونذكر ثانيا تجربة الجماهيرية الليبية العظمى سابقا تحت حكم العقيد معمر القذافي التي شهدت فترة طويلة من الحكم الاشتراكي

لكن نتائجه لم تثمر بعد نتيجة العجز في الميزانية وتراكم المديونية السابقة والنقاس في العمل والبطء في الإنتاجية.

أما رابعا بخصوص الاقتصاد الجزائري فهو بالأساس يعتمد على النهج الاشتراكي المركزي التقدمي خاصة من خلال مجانية استغلال المياه الوطنية من قبل الشعب والعديد من الخدمات الحكومية المجانية. بالإضافة إلى ذلك التبادل التجاري مع الصين الشعبية واعتماد الأسعار المنخفضة للحد من الفوارق الاجتماعية. أما القطاع العام فهو يعد أهم قطاع بالجزائر حيث يضم هذا القطاع ما يقارب المليون موظف حكومي. أيضا تعتمد الجزائر على المركزية للحد من الفوارق الاجتماعية والمساهمة في توزيع الثروة بطريقة عادلة بين الجهات وتستغل العوائد من القطاع الخام في خلق مناخ اقتصادي واستثماري جيد يحقق نسبة نمو اقتصادي جيدة.

خامسا المغرب فهي تتنهج استراتيجية ليبرالية رأسمالية منذ حكم الحسن الثاني للمملكة، وقد حقق هذا النهج للمغرب ازدهارا كبيرا خاصة في المبادلات التجارية مع الإتحاد الأوروبي وساهم في تحرير أغلب القطاعات الحيوية وفي خلق مناخ استثماري يعد الأول والأفضل تنافسيا في شمال إفريقيا. إذ تمثل المغرب حاليا الوجهة المفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر. أيضا تمثل وجهة سياحية عالمية ممتازة. كما يمثل الفوسفات المغربي أبرز قطاع حيوي يدعم الميزانية الوطنية المغربية بعوائد مالية هامة تساهم ايجابيا في إنجاح الاستراتيجية التنموية الليبرالية والانفتاح على الأسواق الأوروبية.



الفقر والفوارق بين الطبقات وسهّل عملية الحركة الاقتصادية. إلا أن هذه التجربة الطموحة بنشاط الشباب بن صالح آنذاك انهارت وفق تقرير للبنك الدولي يوضح أن التجربة الاشتراكية أثقلت ميزانية الدولة والمالية العمومية التونسية بديون مهولة تسببت في عجز مالي حاد سارعت بعدها الحكومة إلى تغيير النظام الاقتصادي والاستناد بالخبير الاقتصادي الرأسمالي الهادي نويرة الذي حرر الأسواق تدريجيا وانتهج منظومة التحرر المالي والخصخصة في جميع القطاعات مستفيدا من الدعم المالي الأجنبي لضم جراح الاقتصاد الوطني نتيجة التجربة الاشتراكية الفاشلة والبدء في تحرير أغلب قطاعاته حتى أواخر الثمانينات. إلا أن تدهور الأوضاع الاجتماعية وسوء الحالة الصحية للزعيم الراحل الحبيب بورقيبة وثورة الخبز مثلت في مجملها عوامل لسقوط النظام رغم مبادرة الاقتصادي رشيد صفر لخلق نوع من العدالة الاجتماعية نتيجة للفقر الذي تعيشه أغلب الطبقات الاجتماعية التونسية. فسارعت الحكومة الجديدة الذي كان شعارها الإنقاذ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بحيث ساهم الليبرالي الرأسمالي الرئيس السابق زين العابدين بن علي في وضع الاقتصاد التونسي على طريق التحرر والانفتاح على الأسواق الأجنبية والاندماج الإيجابي في العولمة المالية والاقتصادية. إذ مثلت هذه المرحلة تغيرا حقيقيا حيث تدخل صندوق النقد الدولي مباشرة في الاقتصاد الوطني وذلك بوضع برنامج التأهيل الشامل والإصلاح الهيكلي لشتى القطاعات الاقتصادية والتحرر الكلي مستفيدا بذلك من القروض الضخمة التي تمّ ضحّها في شريان الاقتصاد التونسي منذ بداية التسعينات. هذه التجربة في تطبيق الاستراتيجية التنموية الرأسمالية انهارت بسبب تقادم البطالة والنقمة لدى جميع الطبقات الاجتماعية نتيجة الفقر والتهميش والمحسوبية والفساد المالي والإداري وذلك من خلال ثورة اجتماعية أطاحت بالنظام السابق ورموزه مع بداية سنة 2010. فجاء التغيير الثاني في الاقتصاد الوطني التونسي تحت قيادة الإخوان المسلمين والعلماني الليبرالي الاجتماعي والحقوقى الرئيس السابق المنصف المرزوقي الذي انتهج استراتيجية جديدة تعتمد على اللامركزية التنموية للحد من الفوارق الاجتماعية بين الطبقات والجهات، لكن هذه التجربة لم تدم طويلا حيث وقع تغيير الحكومة مع بداية انتخابات 2014 نتيجة لعدة عوامل من أهمها عدم الاستقرار الأمني، الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي. عموما خلال هذه الفترة تم تحديد برنامج مخطط التنمية 2016-2020،

A big Business starts with Networking

Your step forward starts with **Ghorfa**



Join us as a Member and benefit from the access to our exclusive services. Ghorfa Team is here to support you.



www.business.ghorfa.de

www.health.ghorfa.de

www.energy.ghorfa.de

*Your contact Person for Business Development/ Member Services:
Ms. Rasha Kozma*

*Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-15 | Fax: +49-30-27 89 07-49*

تحسّن مناخ الأعمال في ألمانيا وسط استهوار التعافي الاقتصادي



أظهر تقرير صادر عن غرفة التجارة والصناعة العربية - الألمانية، تحسّن مناخ الاعمال في الاقتصاد الألماني مرة أخرى بشكل ملحوظ خلال شهر يونيو (حزيران)، اذ ارتفع مؤشر ifo لمناخ الأعمال إلى 101.8 نقطة، بعد أن كان عند مستوى 99.2 نقطة في مايو (أيار). وقد صنفت الشركات وضع أعمالها الحالي على أنه أفضل بكثير، كما زاد التفاؤل بشأن النصف الثاني من العام، وبما يؤشر الى ان الاقتصاد الألماني بدأ في تجاوز أزمة كورونا.

بأن جائحة كورونا سيتم تجاوزها بسرعة وبشكل مستدام من خلال حملة التطعيم، وأن الإجراءات الوقائية سيتم تخفيفها بسرعة، والتي ستستفيد منها بشكل خاص قطاعات اقتصادية مثل قطاع الخدمات والذي سيساهم في رفع الاستهلاك وبالتالي سيرفع من نسب النمو. مما دفع رئيس البنك فايدمان إلى التوقع بأنه "يمكن أن يصل الناتج الاقتصادي هذا الصيف إلى مستوى ما قبل الأزمة مرة أخرى". في نفس السياق أعلنت العديد من مراكز الابحاث الاقتصادية تقديراتها لنسب النمو الاقتصادي للعام الحالي للعام القادم، فمن جهته رفع معهد الاقتصاد العالمي (IfW) توقعاته بنمو الناتج المحلي الإجمالي للعام 2021 بنسبة 3.9 في المئة بدلاً من 3.7

يبين تقرير الغرفة أنه في ضوء إعادة الانفتاح التدريجي للاقتصاد، رفع البنك المركزي الألماني توقعاته لنمو الاقتصاد بشكل كبير لهذا العام للعام المقبل. وبحسب البنك المركزي فإن "الاقتصاد الألماني في بداية انتعاش قوي". وبالنسبة لعام 2021 يتوقع البنك زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.7 في المئة بدلاً من نسبة 3 في المئة الواردة في تقريره في ديسمبر 2020، كما يتوقع نمو بنسبة 5.2 في المئة للعام 2022 وكذلك 1.7 في المئة للعام 2023.

وقال رئيس البنك المركزي الألماني ينس فايدمان إنّ "الاقتصاد الألماني بدأ في التغلب على أزمة كورونا" وذلك اعتماداً على التوقع

قد وصل الى 2.61 مليون موظف في شهر مارس 2021. في جانب اخر بلغ عدد الوظائف الشاغرة المسجلة لدى مكتب العمل في شهر مايو نحو 654 ألف وظيفة بزيادة 70 ألف وظيفة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي.

من جهة أخرى ومع بدء تخفيف الاغلاق الاقتصادي وعودة الكثير من القطاعات الاقتصادية الى العمل بشكل كامل او بشكل جزئي ظهر نقص كبير في العمالة المتخصصة، فبحسب اتحاد الفنادق الالمانى DEHOGA تعاني الصناعة من نقص في الموظفين بنسبة 12 في المئة مقارنة بالمستوى الذي كان عليه قبل الازمة، ويمثل هذا النقص المشكلة الاساسية التي يعاني منها قطاع الضيافة في الوقت الحاضر، فحتى شهر فبراير 2021م، فقدت الصناعة 130 ألف موظف، كما انخفض عدد المتدربين في نفس الفترة بنسبة 25 في المئة.

كما تعاني صناعة المعدات والآلات من نقص في العمالة الماهرة يزداد حدة مع الوقت، وهو ما يحذر منه اتحاد صناعة المعدات والآلات الالمانى VDMA، والذي اكد ايضاً على ان غالبية الشركات العاملة في القطاع ترغب في إعادة التوظيف بسبب الانتعاش الاقتصادي لكن "الشركات تركز بشكل متزايد على نقص العمالة الماهرة"، وفقاً لمسح شمل 570 مديراً للموارد البشرية في الشركات الأعضاء في VDMA، فإن غالبية الذين شملهم الاستطلاع يرون حالياً اختناقات في جميع شرائح الموظفين، بالإضافة الى النقص الكبير في عدد المتدربين الجدد والذين يمثلون الموظفين المستقبليين.

ووفقاً للمسح، تتوقع الشركات أيضاً أن يزداد الوضع سوءاً في الأشهر الستة إلى الاثني عشر المقبلة، فنحو 43 في المئة من الذين شملهم الاستطلاع يتوقعون توفر عدد أقل من العمال المهرة، بالإضافة إلى ذلك، تواجه 44 في المئة من الشركات حالياً صعوبات في تعيين موظفين جدد بسبب قيود الاتصال التي لا تزال سارية.

اقتصاد هياية البيئة: الفرص والتحديات

تمثل حماية البيئة ومنذ اكثر من عشر سنوات احد المواضيع والاهتمامات الرئيسية للحكومات الالمانية المختلفة والتي صاغت القوانين من اجل تحقيق الحياد المناخي وضمان حماية البيئة، ومع

في المئة المتوقعة سابقاً. مع ترجيح ان يستعيد الاقتصاد خلال صيف هذا العام نفس مستواه ما قبل الازمة. كما لا تزال توقعات المعهد للنمو في العام 2022 ثابتة عند 4.8 في المئة.

اما المعهد الألماني للأبحاث الاقتصادية (DIW) في برلين فكان أكثر حذراً إلى حد ما، اذ رفع توقعاته للنمو في عام 2021، ولكن بشكل طفيف فقط إلى 3.2 في المئة (كانت في السابق 3.0)، اما بالنسبة لعام 2022، فتوقع ارتفاع نسبة النمو إلى 4.3 في المئة، وكان سابقاً 3.8 في المئة. وفقاً لمعهد DIW، لا يزال الاقتصاد ضعيفاً على الرغم من الانتعاش المتوقع.

باحثو معهد لايبنيغ للأبحاث الاقتصادية (RWI) رفعوا توقعاتهم للنمو للعام الحالي بشكل طفيف من 3.6 إلى 3.7 في المئة مع احتمال أن يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى ما قبل الأزمة بحلول نهاية هذا العام. وبالنسبة لعام 2022، يتوقع RWI زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.7 في المئة بدلاً من 3 في المئة.

سوق العمل: انخفاض البطالة

في شهر مايو، ظهرت بوادر تحسن شامل في سوق العمل حيث تراجع عدد العاطلين عن العمل بنحو 80 ألف شخص مقارنة بشهر ابريل ليصل الى 2687000 شخص، وانخفض معدل البطالة بـ 0.1 نقطة مئوية ليصل الى 5.9 في المئة. وهذا العدد من العاطلين يمثل ايضاً اقل بحوالي 126 ألف شخص مقارنة بشهر مايو من العام الماضي او ما يساوي تراجعاً في معدل البطالة بنسبة 0.2 في المئة مقارنة بشهر مايو من العام الماضي والذي شهد ارتفاعاً في عدد العاطلين بنحو 450 ألف شخص. ووصف رئيس مكتب العمل الاتحادي، ديتليف شيل، التطورات الاخيرة في سوق العمل بانها تشير الى ان "تداعيات أزمة كورونا لا تزال واضحة للعيان، لكنها تتضاءل قليلاً.

أما بالنسبة للمسجلين في برنامج العمل بدوام مختصر فقد سجلت الشركات نحو 96 ألف شخص في البرنامج خلال الفترة الممتدة بين 1 و26 مايو. وهو ما يعد تراجعاً مستمراً في عدد الموظفين المسجلين في البرنامج للشهر الثالث على التوالي. وتشير البيانات التي نشرها مكتب العمل الاتحادي ان اجمالي عدد الموظفين والعمال المسجلين في برنامج العمل بدوام مختصر

بالإضافة الى التأثيرات السلبية على الصناعة والزراعة سيتأثر المستهلكون أيضاً بالأهداف المناخية الجديدة الأكثر صرامة، التي ستؤدي، على سبيل المثال، إلى زيادة أسعار الوقود أكثر مما كان متوقّعا. وينطبق الشيء نفسه على أسعار زيت التدفئة والغاز الطبيعي، ومن أجل معالجة هذا الوضع، أقرت الحكومة انه يجب على الملاك والمستأجرين تقاسم كلفة النفط أو الغاز المستخدم في التدفئة في المستقبل، حيث انه حتى الآن، يتحمل المستأجر وحده التكاليف. لكن اتحاد الملاك قدم شكوى الى المحكمة الدستورية لرفض قرار الحكومة باعتبار انه ليس للمالك أي تأثير على استهلاك المستأجر، وهو ما يمثل نقطة اضافية في عدم الاستقرار الاجتماعي وزيادة المنازعات ومشاعر عدم الرضا في المجتمع.

في الجهة المقابلة يقدر حجم صناعة حماية البيئة بالمليارات، كما انه مسؤول عن خلق مئات الآلاف من فرص العمل في ألمانيا، كما مثلت حماية البيئة والمناخ بشكل متزايد قطاعاً مربحاً للصناعة ومقدمي الخدمات. فبحسب أحدث بيانات المكتب الاتحادي للإحصاء، حققت صناعة حماية البيئة مبيعات بقيمة 73.6 مليار يورو في عام 2019، بزيادة 3.1 في المئة عن العام السابق. وتم تحقيق ثلاثة أرباع هذه المبيعات في قطاع الصناعة، حيث حقق قطاع صناعة الآلات والمعدات (22.1 مليار يورو)، صناعة المعدات الكهربائية (6.5 مليار يورو) وصناعة السيارات والشاحنات والحافلات وأجزاء لها (5.8 مليار يورو).

كما نما بشكل خاص بناء وصيانة أجهزة التحكم في تلوث الهواء. ارتفعت المبيعات هنا بأكثر من الثلث لتصل إلى 10.5 مليار يورو. في مجال التنقل الكهربائي (السيارات والشاحنات والحافلات) تم تحقيق مبيعات بقيمة 2.5 مليار يورو في عام 2019، بزيادة قدرها 24 في المئة عن العام السابق. كما أدت تكنولوجيا القيادة والتحكم الموفرة للطاقة، وإنشاء توربينات الرياح، والعزل الحراري للمباني، وتجديد وبناء أنظمة الصرف الصحي إلى مليارات من الأعمال التجارية. كما تؤدي الأهمية المتزايدة لحماية البيئة للاقتصاد الألماني إلى خلق وظائف جديدة، ما يسمى بـ "الوظائف الخضراء"، حيث بلغ عدد الموظفين الذين يعملون في صناعة حماية البيئة 305 ألف شخص (أكثر من ثلثهم في قطاع الصناعة) في العام 2019م، وهو ما يمثل زيادة بنحو 16 ألف شخص مقارنة بالعام السابق.

قرار المحكمة الدستورية العليا نهاية شهر ابريل بعدم كفاية قانون حماية البيئة الذي اقرته الحكومة عام 2019، اقرت الحكومة منتصف شهر مايو تعديلات على القانون، تهدف هذه التغييرات في قانون حماية المناخ إلى تحديد هدف الحياد المناخي في ألمانيا وتحديد شكل مسار حماية المناخ بعد عام 2030م، حيث حددت ألمانيا لنفسها هدف أن تصبح محايدة مناخياً بحلول عام 2045. ترى العديد من الصناعات أن أهداف الحد من الانبعاثات الجديدة الأكثر صرامة تمثل عبئاً، اذ بحلول عام 2030، سيتم خفض 65 في المئة من انبعاثات الغازات الدفينة بدلاً من 55 في المئة. وذلك مقارنة مع حجم الانبعاثات في العام 1990. لقد أصبح مشروع قانون الحكومة أكثر تحديداً، على سبيل المثال، يجب إبطاء الانبعاثات في صناعة الطاقة إلى 108 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في نهاية العقد الحالي، بعد أن كان الهدف 175 مليون طن. في الصناعة، تم تخفيض الحد من 140 إلى 119 مليون طن، وفي قطاع النقل من 95 إلى 85 مليون طن. من خلال هذه التعديلات في متطلبات حماية المناخ، حملت الحكومة الاتحادية الصناعة الألمانية مسؤولية أكبر واعباء أكثر، مما ولد مخاوف من ارتفاع التكاليف مع ضرورة زيادة الاستثمارات في التقنيات الصديقة للبيئة. هذه الاعباء دفعت العديد من ممثلي الاتحادات الصناعية الى التحذير من ان هذه الاعباء والتكاليف قد تهدد القطاع الصناعي بتراجع قدرته التنافسية، كما سيهدد قدرة بعض الشركات على الاستمرار في العمل. فعلى سبيل المثال يشير اتحاد الصناعات الكيميائية VCI إلى أن شركات الصناعات الكيميائية، ومن اجل تحقيق هدف حياد المناخ المنصوص عليه في القانون، تحتاج وحدها إلى المزيد من الكهرباء الخضراء أكثر مما تستهلكه ألمانيا حالياً ككل. كذلك ومن أجل تلبية متطلبات المناخ، يتعين على صناعة الصلب أن تطور تقنيات جديدة تماما باستخدام طاقة الهيدروجين، وهي مسألة بحاجة لمزيد من الاموال والوقت لإنجازها. كما يحتاج انصار تخفيف الاعباء البيئية على القطاع الصناعي " إنه لن يساعد المناخ العالمي إذا تم تدمير الصناعة المبتكرة في ألمانيا بينما في أماكن أخرى في العالم ينبعث المزيد من ثاني أكسيد الكربون". وفي نفس الإطار، يمكن أن تؤدي الأهداف المناخية أيضاً إلى زيادة تكلفة الغذاء، اذ من المحتمل أن يؤدي الالتزام بالزراعة الصديقة للمناخ إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج على المزارعين.

نقص المواد الأولية

تقريباً، عندما اشتمت 23.9 في المئة فقط من شركات القطاع من مثل هذه المشاكل.

ولا تعاني صناعة البناء فقط من نقص المواد، بل إن صناعة الأثاث تُبلِّغ الآن أيضاً عن اختناقات في توافر المواد الأولية اللازمة للصناعة، حيث تشعر العديد من الشركات بقيود كبيرة على الإنتاج، خصوصاً مع النقص المتزايد في المنتجات الوسيطة من الألواح الخشبية إلى رغوة التتجيد. وذكر اتحاد صناعة الأثاث الألماني (VDM) أن نقص المواد الأولية تسبب في "تقييد الإنتاج في حوالي نصف الشركات العاملة في الصناعة".

ونشأت مشكلة نقص المواد الأولية بسبب خفض النشاط الاقتصادي في الكثير من القطاعات الصناعية بسبب أزمة كورونا العام 2020، وكذلك خفض الطلب على السيارات، فيما زاد الطلب على الإلكترونيات الترفيهية، مثل وحدات التحكم في الألعاب أو أجهزة التلفزيون، بشكل كبير. وبعد استعادة الاقتصاد في العالم وفي ألمانيا لنشاطه وعودة الإنتاج إلى مستويات قريبة لمستوياته قبل الأزمة، ارتفع الطلب بشكل كبير على أشباه الموصلات وعلى مختلف المواد الأولية مما تسبب في قلة توافر هذه المواد وتأخر وصولها. هذا إلى جانب احتكار تصنيع أشباه الموصلات وقلة عدد الدول المنتجة لها، حيث تمتلك تايوان وحدها ثلثي القدرة العالمية لتصنيع الرقائق والمعالجات، وتعتبر شركة تصنيع أشباه الموصلات التايوانية "TSMC"، الشركة الأكبر عالمياً في هذا المجال.

ولحل مشكلة توافر أشباه الموصلات وكسر احتكار تصنيعها من قبل عدد محدود من المنتجين تعمل ألمانيا، بشكل خاص والاتحاد الأوروبي بشكل عام، على تطوير صناعة أشباه الموصلات داخلياً، عبر إقامة تحالفات من الشركات الأوروبية في نموذج مشابه للتحالف الذي دعمته الاتحاد الأوروبي لصناعة بطاريات السيارات الكهربائية داخل الاتحاد، حيث يظهر الآن أيضاً تحالف لتصنيع أشباه الموصلات على مستوى أوروبا.

ضرائب عالية

خلال قمة الدول السبع الصناعية الكبرى (G7) في بريطانيا أوائل شهر يونيو اتفق وزراء مالية هذه الدول والتي تضم الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، كندا، إيطاليا واليابان على فرض

انخفاض الناتج الصناعي الألماني خلال شهر أبريل الماضي بنسبة 1 في المئة بعد أن كان سجل في الشهر السابق مارس نمواً بنسبة 2.2 في المئة، ويأتي هذا الانخفاض على الرغم من ارتفاع الطلبات على المنتجات الصناعية محلياً ودولياً، إلا أن النقص في العديد من المواد الأولية أدى إلى إيقاف الإنتاج في أكثر من قطاع من أهمها صناعة السيارات وصناعة البناء.

وتركز النقص في المنتجات الوسيطة من أشباه الموصلات والتي تستخدم في صناعة السيارات والصناعات الإلكترونية، بالإضافة إلى الأخشاب والتي تعد من المواد الأساسية في صناعة البناء وكذلك صناعة الأثاث. وبشكل عام انخفض الإنتاج في قطاع الصناعة، ما عدا صناعة البناء بنسبة 0.7 في المئة، وقد عانت صناعة السيارات وقطع غيارها بشكل أكبر، حيث تراجع الإنتاج في هذا القطاع في شهر أبريل بنسبة 5.6 في المئة، مقارنة بالشهر الذي قبله، كما تراجع الإنتاج في صناعة الآلات والمعدات بنسبة 0.3 في المئة، فيما تراجع الإنتاج في صناعة البناء بنسبة 4.3 في المئة.

لقد أدى النقص في أشباه الموصلات إلى إبطاء إنتاج السيارات في جميع أنحاء العالم، لأن صناعة السيارات أصبحت تعتمد بشكل متزايد على تكنولوجيا المعلومات الحديثة والمكونات المطلوبة لها، بحيث يتم الآن التحكم إلكترونياً في معظم عمليات المركبات المعقدة بشكل متزايد. في ألمانيا اضطرت مصانع Ford في كولونيا أن تخفض إنتاجها بسبب نقص الرقائق الدقيقة، وبنفس الطريقة وجدت شركات Daimler و Audi إلى جانب شركة فولكس فاجن نفسها مضطرة إلى خفض إنتاجها هي الأخرى، وأشارت مصادر شركة VW إلى أن إنتاجها العام الماضي انخفض بنحو 100 ألف سيارة بسبب النقص في أشباه الموصلات.

وفي سياق متصل يعاني قطاع البناء في ألمانيا أيضاً من نقص في الأخشاب والحديد الصلب ومواد العزل، وقد تفاقم النقص المتزايد في مواد البناء في شهر مايو، إذ وبحسب مسح أجره معهد Ifo، أفادت 43.9 في المئة من الشركات العاملة في مجال تشييد المباني أنها واجهت مشاكل في شراء مواد البناء في الوقت المحدد، وتمثل هذه النسبة من الشركات ضعف ما كان عليه في أبريل

من الأموال في خزائن الدولة الأيرلندية، ولكن ما إذا كان عمالقة التكنولوجيا سيستمرون بعد ذلك في الاستقرار في الجزيرة الخضراء أمر مشكوك فيه، ولا يتوقع وزير المالية الأيرلندي باسشال دونوهو هذا بل يتوقع خسائر سنوية تصل إلى 2.4 مليار يورو لبلده. تشير الاتفاقية القلق في سويسرا أيضاً، حيث يوجد المقر الرئيسي لحوالي 100 شركة كبيرة، خصوصاً أن بعض الكائنونات تفرض ضرائب على الشركات تبلغ حوالي 10 في المئة فقط، خاصة في كائنونات أنزل وزوغ وفي العاصمة برن.

في سياق متصل يختلف الخبراء في تقدير الطرف الأكثر ربحاً من الحد الأدنى للضرائب العالمية، وان كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمثل الربح الأكبر باعتبار ان اغلب الشركات العملاقة هي شركات أمريكية وتعد الولايات المتحدة مجال عملها ونشاطها الأكبر. الا ان استفادة دول كبرى أخرى من هذه الاتفاقية ما يزال مجال بحث، فعلى سبيل المثال، لا يتوقع الخبراء استفادة الخزينة الألمانية من عائدات ضخمة من هذه الضريبة العالمية، حيث يشير معهد ifo الى ان خسائر المانيا من تحويل أرباح الشركات العالمية تصل الى 5,7 مليار يورو سنويا بينما وبعد الاتفاقية لن يدخل الى الخزينة الألمانية الا اقل من ملياري يورو.

ضريبة عالمية على الشركات العابرة للقارات بنسبة 15 في المئة على الأقل، ووصفت هذه الدول الاتفاق بأنه "تاريخي" كونه يعمل على توزيع العائدات الضريبية من الشركات المتعددة الجنسيات، خصوصاً شركات التكنولوجيا العملاقة بصورة أفضل وأكثر عدالة. وتهدف الضريبة العالمية الى إلزام الشركات بدفع الضرائب في الدول التي حققت فيها الأرباح، اذ يجب ألا تخضع الشركات للضريبة في المستقبل فقط في أماكن وجود مقراتها الرئيسية، ولكن في كل مكان تنبع فيه سلعتها أو خدماتها. ويعني هذا بعبارة أخرى مكافحة الملاذات الضريبية والتي تتمثل في عدد من الدول التي تفرض ضرائب منخفضة او حتى لا تفرض ضرائب بالمطلق على الشركات العالمية التي تتخذ منها مقراً رئيسياً، وبالتالي تتمكن الشركات العملاقة من تحويل أرباحها من الدول التي تحقق فيها هذه الأرباح الى الملاذات الضريبية التي يقع فيها مقرها. وهنا تخشى عدد من الدول، التي تقدم ضرائب منخفضة، خسارة عائدات كبيرة بسبب إقرار الحد الأدنى من الضريبة العالمية، اذ تخشى إيرلندا من حدوث نقص كبير في الإيرادات، حيث تدفع الشركات هناك ضريبة بنسبة 12.5 في المئة فقط، ولهذا السبب يقع المقر الرئيسي لشركتي Apple و Google في أوروبا في إيرلندا. يمكن نظرياً أن يدفع الحد الأدنى البالغ 15 في المئة المزيد



كيف أثرت جائحة كوفيد-19 على التحويلات المالية في الدول العربية وفي العالم

دائرة البحوث الاقتصادية - اتحاد الغرف العربية



تشير توقعات البنك الدولي إلى استمرار انخفاض التحويلات المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 7.7% عام 2021، إضافة إلى انخفاض بنسبة 8.5% عام 2020. وتعتبر هذه المعدلات قياسية مقارنة مع انخفاض بلغ نسبة 5% عام 2009 من جراء الأزمة المالية العالمية الكبرى.

التحويلات المالية في عام 2021 بعد تراجعها عام 2020 بنسب متفاوتة بلغت 15- في تونس، و12- في الأردن، و9- في مصر، و7- في لبنان، و5- في المغرب.

يعود التراجع إلى توقع استمرار بطء التعافي الاقتصادي العالمي بسبب جائحة كوفيد-19 والانعكاسات على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي هي المصدر الأهم لهذه التحويلات. ويتوقع أن تشهد جميع البلدان العربية المتلقية للتحويلات المالية تراجعاً في

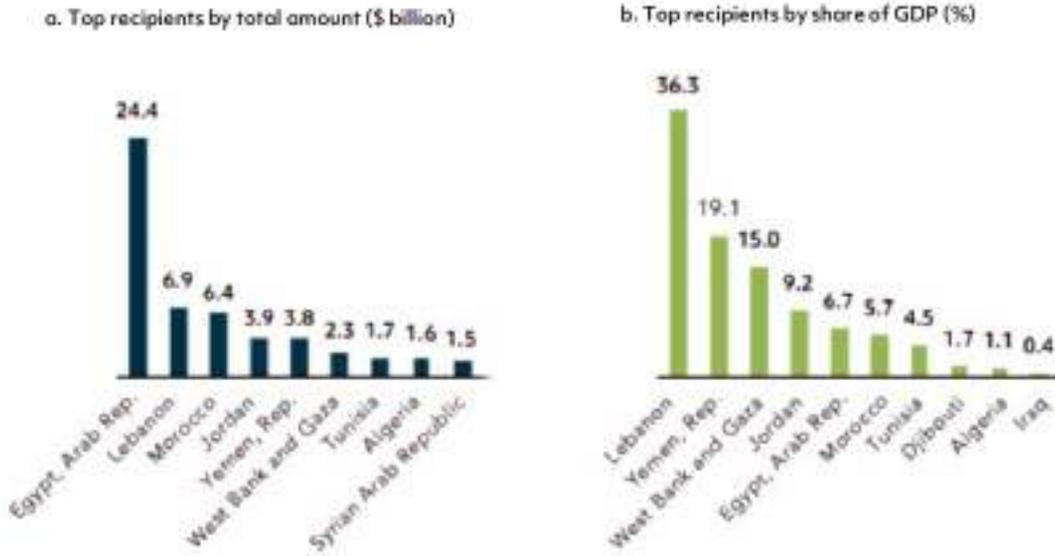
توقعات التحويلات المالية، 2009 - 2021

Region	2009	2016	2017	2018	2019e	2020f	2021f
(\$ billion)							
Low- and Middle-income countries	305	440	480	525	548	508	470
East Asia and Pacific	60	128	134	143	147	131	126
Europe and Central Asia	35	40	48	55	57	48	44
Latin America and Caribbean	55	71	81	89	96	96	88
Middle East and North Africa	31	51	57	58	60	55	50
South Asia	75	111	117	122	140	135	120
Sub-Saharan Africa	28	36	42	48	48	44	41
World	455	596	642	695	717	666	619
Region	2009	2016	2017	2018	2019e	2020f	2021f
Growth rate, percent							
Low- and Middle-income countries	-4.9	-1.6	9.1	9.4	4.3	-7.2	-7.5
East Asia and Pacific	-4.8	-0.5	5.1	6.8	-1.2	-10.5	-4.2
Europe and Central Asia	-12.8	-1.6	21.7	13.5	4.0	-16.1	-7.5
Latin America and Caribbean	-12.3	7.4	11.1	9.9	8.2	-0.2	-8.1
Middle East and North Africa	-6.0	-1.2	12.6	1.7	1.0	-8.5	-7.7
South Asia	4.5	-5.9	6.0	12.3	6.1	-3.6	-10.9
Sub-Saharan Africa	-0.1	-8.5	9.5	13.9	0.5	-8.8	-5.8
World	-5.1	-1.1	7.7	8.2	3.2	-7.0	-7.1

Sources: World Bank—KfIOMAD staff estimates. See appendix in Migration and Development Brief 32 for forecast methods (World Bank 2020c).

ويبين الشكل التالي أن مصر تأتي في مقدمة الدول المستقبلة للتحويلات المالية، يليها لبنان، والمغرب، والأردن، واليمن، وفلسطين، وتونس، والجزائر، وسوريا. وقياساً بنسبة التحويلات للناتج المحلي الإجمالي، فإنها تشكل النسبة الأعلى في لبنان عند 36.3%، يليه اليمن بنسبة 19.1%، ثم فلسطين بنسبة 15.0%.

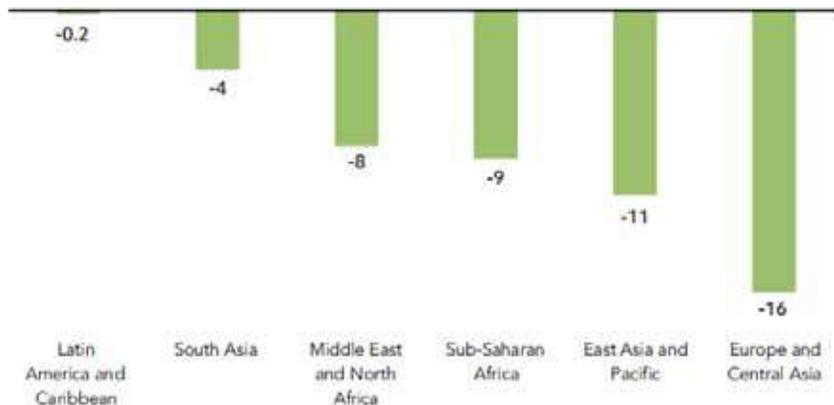
أهم الدول العربية المستقبلة للتحويلات المالية بحسب إجمالي القيمة والنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، 2020



Sources: World Bank-KNOMAD staff estimates; World Development Indicators; International Monetary Fund (IMF) Balance of Payments Statistics.

أما على المستوى العالمي، فيبين الشكل التالي أن كل من أوروبا وآسيا الوسطى، وشرق آسيا والباسيفيك، كانتا بالترتيب المناطق الأكثر تضرراً من تراجع التحويلات المالية.

تقديرات تراجع نمو التحويلات في مناطق العالم، 2020 (%)



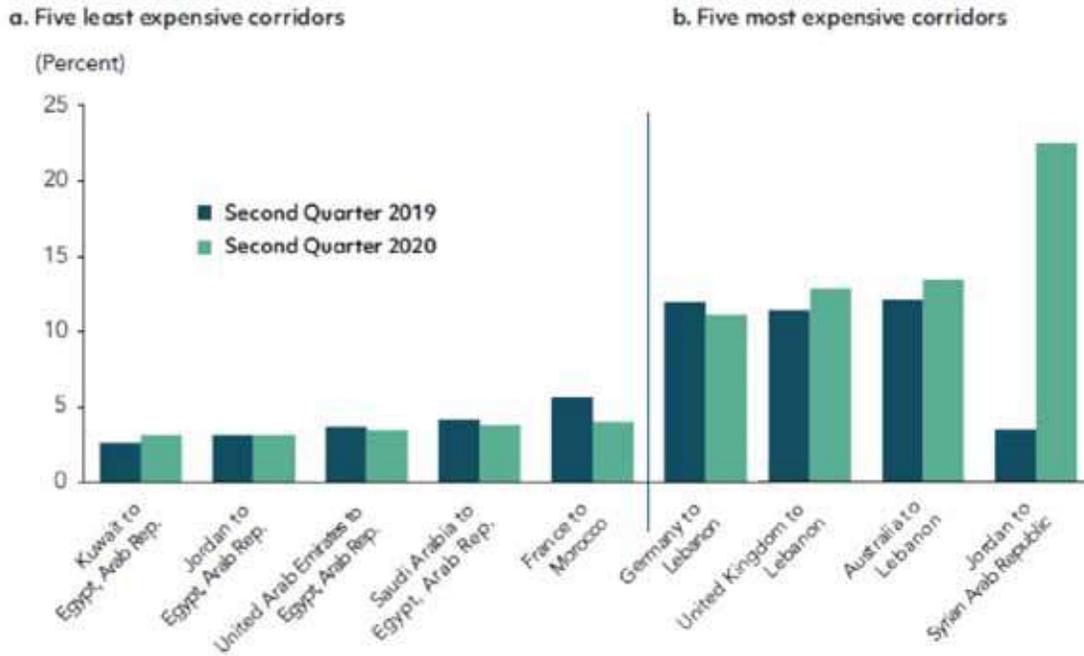
Source: World Bank-KNOMAD staff estimates.

ارتفاع كلفة التحويل

12%. وفي المقابل، فإن التحويلات من دول مجلس التعاون الخليجي إلى كل من مصر والأردن تكلف نحو 4% فقط. على أن المعدل العالمي لكلفة تحويل \$200 بلغت 6.8% في الربع الثالث من عام 2020، بما يعني أنها لم تتغير إلى حد كبير منذ الربع الأول من عام 2019. ولكن هذه التكلفة هي أكثر من ضعف الهدف المحدد من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 عند نسبة 3%.

أدت الاختلالات التي سببتها جائحة كورونا إلى ارتفاع نسبي في كلفة التحويل التي بلغت 7.5% في الربع الثالث من عام 2020، مقارنة مع 6.8% عام 2019. وتختلف التكاليف بحسب المصادر، حيث ترتفع كلفة التحويل، على سبيل المثال، من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى لبنان إلى ما يتجاوز

تكاليف التحويلات المالية داخل المنطقة أقل بكثير من تكاليفها من الخارج (تحويل \$200 أو ما يعادلها)



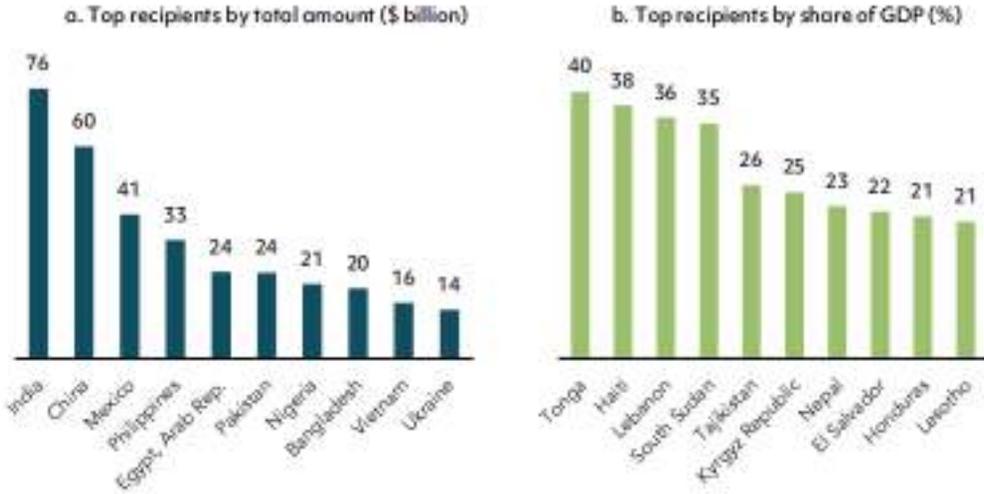
Source: World Bank Remittance Prices Worldwide database.
Note: Cost of sending \$200 or equivalent.

بالتزامن مع تزايد أعداد المهاجرين العائدين إلى بلدانهم. وبحسب المصادر الدولية، يمكن أن يصل تراجع التحويلات المالية للمهاجرين في العالم إلى نسبة 14% عام 2021 مقارنة مع مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19. ويتوقع أن تنخفض التحويلات إلى الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 7% إلى 508 مليار \$ عام 2020، يليه انخفاض إضافي بنسبة 7.5% إلى 470 مليار \$ عام 2021.

تأثير عودة المهاجرين

منذ بداية الجائحة التي هزت اقتصادات العالم، أخذت دول المنطقة تشهد عودة أعداد كبيرة من المهاجرين، كما الحال بالنسبة إلى مصر التي يتوقع أن تكون وصلت أعداد العائدين إلى نحو مليون شخصاً. ولأول مرة في التاريخ الحديث يحدث أن ينخفض المخزون العالمي من المهاجرين، نظراً لتباطؤ الهجرات الجديدة

أهم الدول المستقبلية للتحويلات المالية في العالم بحسب القيمة والنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، 2020



Sources: World Bank staff estimates; World Development Indicators; IMF Balance of Payments Statistics.

ولن يكون هناك منازع لأهمية التحويلات في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل كمصدر أساسي للتمويل من الخارج على الرغم من التراجعات المتوقعة. وكانت هذه التحويلات قد وصلت إلى 548 مليار \$ عام 2019، أي أكثر من تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة ومن المساعدات الخارجية التي بلغت حينها 534 مليار \$ و166 مليار \$ على التوالي. وينتظر أن تتوسع بشكل أكثر حدة الهوة بين تحويلات العاملين في الخارج والاستثمارات الخارجية المباشرة.





ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

تمتد الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والاجتماعي والثقافي.



على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلاً عالياً، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:



استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين



الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية



إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية



بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية



إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية



تقديم الخدمات الإستشارية



التصديق على وثائق ومستندات التصدير



تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 2145 3200 (11) (55)

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1) (One Jumeirah Lake Towers)
الطابق الخامس

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
إيتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

عبدالله المزروعى رئيساً لاتحاد الغرف العربية وللإماراتية



2022، خلفاً للرئيس السابق محمد ثاني مرشد الرميثي، وذلك بعد أن كان اختار مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة والصناعة الإماراتية، في اجتماعه الـ 101 الذي عقد بمقر غرفة تجارة وصناعة دبي، رئيس غرفة تجارة وصناعة أبوظبي عبد الله محمد المزروعى، رئيساً لاتحاد الغرف العربية للدورة 2021-2024.

أعرب رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات رئيس غرفة تجارة وصناعة أبوظبي عبد الله محمد المزروعى، عن اعتزازه بالدور الهام والكبير الذي يقوم به اتحاد الغرف العربية في تجميع هيئات القطاع الخاص العربي لتعزيز التعاون بينها وتنسيق الجهود من أجل التعاون الاقليمي وتطوير قطاع الاعمال العربي عالمياً.

مشيراً إلى أن اتحاد الغرف العربية، سيعمل كجهة تمثل القطاع الخاص العربي ضمن رؤية واضحة وسيضع استراتيجيات وافكار سيتم طرحها على الاعضاء لاسيما فيما يتعلق بتخفيف القيود التي تواجه التجارة العربية البينية.

وأضاف: "ستكون الفترة القادمة حافلة بالنشاط والحيوية، حيث سنفعل دور اتحاد الغرف العربية ومساهماته في منظومة الاقتصاد العالمي، وستكون لنا حوارات بناءة مع مختلف غرف التجارة العربية الاعضاء حول كيفية الاستفادة من التحديات والفرص الحالية في تعزيز تنافسية غرف التجارة ومساهمتها العالمية".

وثمن، المزروعى مستوى التعاون والتنسيق والتواصل بين غرف الإمارات واتحاد الغرف العربية، التي حرصت على المشاركة في جميع فعاليته وأنشطته، وآخرها استضافتها الدورة 131 للاتحاد التي عقدت في مدينة دبي في شهر حزيران (يونيو) الماضي. وكان استلم المزروعى رئاسة اتحاد الغرف العربية للفترة 2021-

خالد حنفي: تحالف استراتيجي بين البلدان العربية والبرازيل والصين



السويس.

وأكد حنفي على "أهمية وجود تحالف استراتيجي بين البرازيل والبلدان العربية، من أجل تعزيز التعاون في مجال الصناعة إضافة إلى قطاعات الزراعة والغذاء وكذلك التكنولوجيا والسكك الحديدية وغيرها من الأعمال المحتملة".

أشار أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، إلى "إمكانية زيادة التجارة بين البلدان العربية والبرازيل، عبر جعل مصر مركزاً للأسواق الأفريقية والآسيوية"، لافتاً إلى الأنشطة التي يمكن أن تقيّد المناطق الاقتصادية في مصر والدول العربية من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية مع البرازيل التي تعدّ شريكاً اقتصادياً هاماً للعالم العربي.

كلام حنفي جاء خلال كلمة ألقاها في الندوة الالكترونية، التي نظّمها اتحاد الغرف العربية وغرفة التجارة العربية البرازيلية، حول واقع اللوجستيات والنقل بين البرازيل والدول العربية، والتي هدفت إلى مناقشة الفرص والعقبات ودور الطريق البحري عبر قناة

سانتوس) كمثال بارز على الاستثمار العربي في البرازيل.

العلاقات العربية - الصينية نحو التحالف الاستراتيجي

في سياق منفصل، شدد أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، خلال كلمة ألقاها في الاجتماع السنوي للمجلس الصيني للغرفة التجارية الصينية - العربية المشتركة، الذي عقد افتراضيا بتاريخ 19 أغسطس (آب) 2021، على أن "جائحة كورونا أعادت رسم العلاقات العربية - الصينية في إطار الحزام والطريق، وهو ما يتطلب بناء تحالف استراتيجي تكون فيه المنطقة العربية عبر مصر ممرا للصين إلى القارة الأفريقية"، مشيرا إلى "أهمية توسيع التعاون في المستقبل إلى أبعد من المبادلات التقليدية نحو مجالات جديدة يتزايد الطلب عليها في العالم العربي، مثل الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة والنووية والذكاء الاصطناعي والتصنيع والزراعة الصديقين للبيئة والتكنولوجيا المالية والسيارات الكهربائية وغيرها من قطاعات الاقتصاد الأخضر، فضلا عن البنى التحتية واللوجستية المستدامة مع تقوية التعاون الصحي العلمي والتكنولوجي والأكاديمي والتعليمي فضلا عن جميع القطاعات التي تلعب فيها الصين دورا رائدا".

ونوه حنفي إلى "أهمية استيعاب الطاقات الشابة العربية والصينية من خلال دعم مشاريع ريادة الأعمال، ودعم المشاريع الابتكارية التي تخدم أهداف التنمية المستدامة وتساهم في تعزيز العلاقات العربية الصينية.

ودعا إلى "دور جديد للغرفة وللمجلس الأعمال العربي الصيني لتحفيز الشركات العربية والصينية لإحداث تحول جذري في أنماط الإنتاج والاستهلاك من النموذج الخطي المستنزف للبيئة إلى النموذج الدائري المجدد لها، ارتكازا على تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة. كما ندعو لإعادة النظر في الأهداف والانتقال من النماذج التنكسية (degenerative) إلى التجديدية والتوزيعية لتمكين القطاع الخاص بالمساهمة أكثر في تحقيق تحول حقيقي لخدمة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص عمل كافية ومستويات معيشية أعلى للجانبين العربي والصيني".

وأشار حنفي إلى تعزيز التعاون العربي - الصيني عبر عدد من المشاريع الاستثمارية الكبرى، مثل منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري في مصر، والمرحلة الثانية من محطة الحاويات لميناء خليفة في الإمارات، معتبرا أن هذه المشاريع البارزة ساهمت في الارتقاء بالتعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي في العصر الجديد.

وأشار إلى أن التجارة بين البرازيل والعرب لم تصل بعد إلى ذروتها، وهناك إمكانية لرفع حجم التعاون والتبادل التجاري بين الجانبين، ولكن السؤال: كيف يمكن تسريع ذلك؟ وكيف يمكن تحسين التكامل بين الطرفين؟

وقال حنفي إن نقل التكنولوجيا يمكن أن يساعد في ذلك ويساهم في بناء ثقة أكبر في العلاقة، مشيرا إلى أن العمليات التي تستفيد من مناطق التجارة الحرة مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس يمكن أن تقلل الوقت والتكاليف.

من جانبه أشار رئيس الغرفة التجارية العربية - البرازيلية، أوسمار الشحفي إلى أهمية قناة السويس بالنسبة للتجارة العالمية، لافتا إلى أنه "منذ افتتاح القناة عام 1869 ولا تزال واحدة من طرق التجارة البحرية الرئيسية في العالم نظرا لموقعها الرئيسي بين إفريقيا وآسيا وأوروبا وأيضا لأهميتها بالنسبة للتجارة بين الأمريكيتين وبقية العالم". وقال الشحفي إن المنطقة الحرة لقناة السويس تمثل بالنسبة للبرازيليين بوابة رئيسية للأسواق وفرصة للشركات لاستكشاف السوق العربية والسوق الإسلامي العالمي. معتبرا أن موقع قناة السويس الجغرافي الاستراتيجي إلى جانب سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية والاتفاقيات التجارية الموقعة بين مصر وبلدان أخرى هي بمثابة مزايا تنافسية يمكن أن تفيد الشركات البرازيلية في عملية التحول إلى العالمية.

بدوره قال مستشار الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس محمد عبد العزيز، إن المنطقة تمنح 0 في المئة من الرسوم الجمركية وإقامة لمدة خمس سنوات للمستثمرين الأجانب في مصر، من بين مزايا أخرى. مبيتا أنه باستخدام المناطق الاقتصادية، سيكون لدى الشركات البرازيلية سلاسل إمداد أقصر ووصول تقضي إلى المزيد من الأسواق، وتغلغل أكبر في الأسواق الحالية والمزيد من التكامل مع التجارة العالمية.

أما نائب رئيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) علاء حمية، فأكد أن "التحدي الرئيسي يكمن في ارتفاع تكلفة النقل البحري بين البرازيل والدول العربية"، مشددا على "أهمية إيجاد شركاء استراتيجيين لزيادة التجارة بين الجانبين العربي والبرازيلي".

وأوضح مساعد السكرتير التنفيذي لوزارة البنية التحتية البرازيلية فيليبي فرنانديز كيروز، أن 21 في المئة من جميع حمولات الحاويات المبردة التي تغادر البرازيل تمر عبر قناة السويس. لافتا إلى محطة موانئ دبي في ميناء سانتوس (موانئ دبي العالمية

غرفة البحرين تبحث في روسيا تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والاستثماري



مشدداً على "ضرورة زيادة حجم التبادل التجاري وتوسيعه بعد تراجعته مرتين العام الماضي جراء تداعيات جائحة كورونا"، لافتاً إلى "ضرورة البحث عن سبل التنوع الاقتصادي في البلدين لفتح مسارات جديدة من الحركة التجارية والاستثمارية تعود بالنفع على قطاعات الأعمال في كلا البلدين".

ودعا الشركات الروسية إلى المشاركة في مشاريع البنية التحتية في البحرين كذلك التعاون في مجالات الأمن الإلكتروني والتقنيات الجديدة مثل الروبوتات ومجالات النقل الجوي وتطوير المطارات.

بحث وفد غرفة تجارة وصناعة البحرين برئاسة سمير بن عبد الله ناس، خلال زيارته العاصمة الروسية موسكو، تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والاستثماري المشترك بين البلدين، وفتح آفاق جديدة من التعاون القائم على تبادل المصالح المشتركة للشعبين والبلدين الصديقين.

وناقش الجانبان عدداً من المقترحات والخطط الهادفة إلى النهوض بالعلاقات الاقتصادية، ومنها: التعاون في مشاريع الأمن الغذائي الرامية إلى تطوير وتعزيز الأمن الغذائي والمائي، بالإضافة إلى بحث آليات زيادة فرص حجم التبادل التجاري، والتعاون في مجالات صناعة الكيماويات والبتروكيماويات، والصناعات الزراعية، وصناعة الأدوية، وتقنية المعلومات والاتصالات والهندسة الميكانيكية وتشغيل المعادن، إلى جانب العمل على تعزيز تدفق الاستثمارات المتبادلة.

ولفت رئيس الغرفة سمير ناس، إلى "أهمية توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بمزيد من الاتفاقيات التجارية بين البلدين"،

اتفاقية تعاون بين "اتحاد أصحاب العمل السوداني" و "غرفة تجارة وصناعة أوكرانيا"



قطاعات الاعمال والمستثمرين بكلا البلدين. كما نصت على تبادل زيارات الوفود الاقتصادية والتجارية وتشجيع رجال الاعمال والشركات للمشاركة في المعارض والندوات والفعاليات التي تقام في السودان وأوكرانيا، إلى جانب التعاون في مجالات الموارد البشرية والفنية من خلال التدريب بالإضافة إلى عقد المشاورات المشتركة حول القضايا الاقتصادية الدولية.

وقّع رئيس اتحاد اصحاب العمل السوداني المهندس هاشم صلاح مطر، مع رئيس غرفة تجارة وصناعة اوكرانيا جينادي شيزيكوف، اتفاقية تعاون تهدف إلى تنمية وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين السودان واوركرانيا وتنمية علاقات القطاع الخاص بالبلدين.

ونصت الاتفاقية على التعاون بين الطرفين في مجالات الاقتصاد والتجارة والعلوم والتكنولوجيا كما اتفق الجانبان على بذل الجهود لترقية وتطوير التعاون الثنائي في مجال التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا، وإقامة اللقاءات والاجتماعات المشتركة لبحث تسهيل اقامة شركات لمشاريع استثمارية مشتركة وتبادل الافكار والرؤي للتعاون لمساعدة الشركات والمؤسسات المالية والمستثمرين وقطاعات الاعمال بكلا البلدين.

كذلك تضمنت الاتفاقية ضرورة تبادل المعلومات حول السياسات والاجراءات الاقتصادية والقوانين التجارية والاستثمارية والفرص الاستثمارية المتاحة بكل من السودان واوركرانيا والتتوير بها لدى

تجارة الأردن" و "اتحاد الغرف السورية": عودة قاطرة التجارة إلى سابق عهدها



لتجارة الاردن للوصول للأسواق الأوروبية وتركيا ولبنان". بدوره، أكد رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد ابو الهدى اللحام، وجود رغبة قوية من الطرفين لتنمية وتعزيز العمل التجاري والصناعي بين البلدين الشقيقين، ودعم تطوره بشكل سريع يتناسب مع الامكانيات المتوفرة لديهما. مشدداً على أنّ سوريا مقبلة على تطور كبير الامر الذي يشكل فرصة امام الشركات الأردنية للاستفادة منها، مشدداً على ضرورة ازالة المعوقات التي تواجه حركة تنقل المركبات الخاصة والافراد بين البلدين بما ينعكس على حجم مبادلاتهما التجارية وتشجيع السياحة.

اتفقت غرفة تجارة الاردن واتحاد غرف التجارة السورية، خلال اللقاء الاقتصادي الذي عقد بمقر غرفة تجارة الأردن بمناسبة الزيارة التي يقوم بها الوفد السوري إلى الأردن، على ضرورة تكثيف الجهود لتذليل العقبات التي تواجه حركة التجارة بين البلدين والدفع بها إلى مستوياتها التاريخية المعهودة.

وأكد رئيس غرفة تجارة الاردن نائل الكباريتي، أن "عودة قاطرة التجارة الاردنية-السورية إلى سابق عهدها يمثل مصلحة مشتركة لاقتصاد البلدين، خاصة وأن سوريا تمثل شريانا تجاريا مهما للمملكة، وتنساب تجارتها عبر أراضيها إلى أوروبا والعديد من الدول المحيطة سواء لجهة التصدير أو الاستيراد أو الترانزيت". وأشار إلى "ضرورة توثيق العلاقات بين مؤسسات القطاع الاقتصادي، والعمل على إزالة المعوقات التي تواجه تجارة البلدين"، مؤكداً أنّ "التبادل التجاري بين سوريا والاردن متواضع جدا، ما يتطلب بذل المزيد من الجهد لرفعه لمستويات تلي الطموحات"، موضحاً أنّ "المملكة تعتبر نقطة مركزية مهمة لسوريا بخصوص "الترانزيت" من خلال نقل البضائع والسلع لدول الخليج العربي، مثلما سوريا مهمة

الجزائر يقر إصلاحات اقتصادية لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات



بما يشمل الحبوب والحليب. وستركز خطة العمل على مواصلة السياسة الوطنية للإسكان وتعبئة موارد مالية لها بالإضافة إلى تعزيز القدرة الشرائية وتحسين الرعاية لمعظم الفئات التي تحتاج المساعدة.

وأدى هبوط الإيرادات الناتج عن جائحة (كوفيد - 19) إلى كبح الطلب على الطاقة وتقليل الإنفاق وتأجيل المشاريع الاستثمارية.

كشف رئيس الجمهورية الجزائري عبد المجيد تبون، عن تنفيذ الجزائر إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال واجتذاب استثمارات في إطار السعي لتقليل الاعتماد على النفط.

وأكد الرئيس تبون أنّ "الجزائر ستبقي على الإنفاق على الدعم رغم الضغوط المالية الناتجة عن هبوط في أسعار الطاقة"، وتعهّد بتطوير القطاعات غير النفطية لتقليل الاعتماد على النفط والغاز اللذين يشكلان 94 في المائة من إجمالي إيرادات التصدير و60 في المائة من ميزانية الدولة.

وتتضمن خطة عمل للحكومة، تحسين فاعلية مناخ الاستثمار وضمان الاستقرار القانوني، حيث يشكو المستثمرون الأجانب والمحليون على السواء من البيروقراطية وتغييرات متكررة في القوانين التي تنظم الاستثمار في البلاد.

وتهدف خطة العمل، التي سيناقشها البرلمان أيضاً إلى تطوير قطاع الزراعة للمساعدة في خفض الإنفاق على واردات الغذاء،

ارتفاع الإيرادات الأردنية 27.3 في المئة



الرأسمالي إلى النفقات العامة إلى 8 في المئة صعوداً من 7 في المئة و5 في المئة خلال الفترة ذاتها للعامين 2019 و2020 على التوالي. وبذلك الإنفاق الرأسمالي الفعلي 34.5 في المئة من الإنفاق الرأسمالي المقدر في الموازنة العامة.

أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة المالية الأردنية، بلوغ الإيرادات المحلية خلال النصف الأول من العام الحالي، 3.7 مليارات دينار تعادل 5.2 مليارات دولار، صعوداً من 2.9 مليار دينار (تعادل 4 مليارات دولار) خلال الفترة نفسها من العام الماضي، أي بارتفاع 795 مليون دينار أو 1.3 مليار دولار وبنسبة 27.3 في المئة. وبحسب وزارة المالية، جاء ارتفاع الإيرادات نتيجة زيادة الإيرادات الضريبية 483 مليون دينار (676 مليون دولار)، أو 20.6 في المئة، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية 312.3 مليون دينار (437 مليون دولار) بنسبة 54.7 في المئة، إضافة إلى الجهود التي تبذلها الوزارة ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات لمكافحة التهرب الضريبي ومعالجة التجنب الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الالتزام الضريبي الطوعي من المكلفين.

وبيّنت أرقام الوزارة ارتفاع الإنفاق الرأسمالي بنحو 174.6 مليون دينار (245 مليون دولار)، أو 82.8 في المئة، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، بقيمة 73 مليون دينار (100 مليون دولار) خلال الفترة نفسها من العام 2019. وزادت نسبة الإنفاق

ارتفاع الأصول الأجنبية لدول الخليج العربي 1.3 في المئة



دولار، وأخيراً البحرين وهي أصغر اقتصادات الخليج حجماً بأكثر بقليل من 4 مليارات دولار.

وتشمل الاحتياطات الأجنبية للدول الخليجية الاستثمارات في أوراق مالية في الخارج، والنقد الأجنبي والودائع في الخارج، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وحقوق السحب الخاصة، والذهب.

أظهرت بيانات صادرة عن مركز الإحصاء الخليجي، ارتفاع إجمالي الأصول الاحتياطية الأجنبية لدى دول الخليج العربي في يونيو (حزيران) الماضي بنسبة 1.3 في المئة على أساس شهري، مستفيدة من انتعاش أسعار النفط.

وبلغ إجمالي الأصول الاحتياطية لدول المنطقة 664.9 مليار دولار في يونيو الماضي، مقابل 656.7 مليار دولار في مايو (أيار) السابق.

واستحوذت السعودية على أكبر حصة من إجمالي الأصول الأجنبية بواقع 97 في المئة، أي ما يعادل 446 مليار دولار، بينما حلت الإمارات في المركز الثاني بزيادة 16.7 في المئة وهو ما يعادل 110.8 مليار دولار. وحازت بقية الدول الخليجية الأخرى على نسبة 16.2 في المئة من إجمالي الأصول الاحتياطية؛ حيث تستحوذ الكويت على أصول بقيمة 45.6 مليار دولار، تليها قطر بحوالي 40.9 مليار دولار، ثم سلطنة عمان بنحو 17.5 مليار

ارتفاع موجودات البنوك القطرية



ريال، والبنوك العربية والأجنبية ارتفعت تسهيلاتهما في بنحو 0.1 مليار ريال إلى 15.8 مليار ريال. وارتفعت معدلات الفائدة على الودائع السنوية إلى مستوى 1.92 في المئة، بينما انخفضت معدلات الفائدة على التسهيلات لفترة سنة إلى 3 سنوات إلى 4.04 في المئة.

كشف مصرف قطر المركزي عن ارتفاع إجمالي موجودات البنوك في شهر يوليو (تموز) بالمقارنة عما كان عليه في مايو (أيار) الماضي بنحو 12.3 مليار ريال، ليصل إلى 1790.1 مليار ريال. وارتفعت موجودات البنوك الإسلامية بنحو 1.7 مليار ريال إلى 481.5 مليار ريال، في حين ارتفعت موجودات البنوك التقليدية بنحو 11.8 مليار ريال إلى 1258.3 مليار ريال، بينما ارتفعت موجودات البنوك المتخصصة بشكل محدود إلى 13.35 مليار ريال، أما البنوك العربية والأجنبية فقد انخفضت موجوداتها بشكل محدود إلى 36.94 مليار ريال.

وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية للبنوك فقد ارتفعت بنحو 17 مليار ريال لتصل إلى مستوى 1229 مليار ريال، وتوزعت على النحو التالي: البنوك الإسلامية، وقد ارتفعت مرابحاتها بنحو 2.3 مليار ريال إلى 348.9 مليار ريال. والبنوك التقليدية ارتفعت تسهيلاتهما بنحو 15.4 مليار ريال لتصل إلى 857.4 مليار ريال، أما البنوك المتخصصة فقد ارتفعت تسهيلاتهما إلى 7.36 مليار

صندوق احتياطي الأجيال القادمة الكويتي يحقق نهوا تاريخيا



مليار دولار في نهاية العام الماضي. لكن بحسب الوزير حمادة فإن أصول الصندوق كانت أقل من ذلك في بداية السنة المالية الماضية، حيث كانت أعلى بقليل من 500 مليار دولار.

شدد وزير المالية الكويتي خليفة حمادة، على أنّ "أداء صندوق احتياطي الأجيال القادمة كان الأفضل في تاريخه حيث حقق نمواً بلغ 33 في المئة في السنة المالية المنتهية في مارس (آذار) الماضي".

وتحقق النمو في أصول صندوق الأجيال التي زادت بأكثر من 150 مليار دولار في السنة المالية الماضية. وقد فاق النمو في صندوق احتياطي الأجيال في السنوات الخمس الماضية إجمالي الإيرادات النفطية للفترة نفسها، وحقق نتائج تفوق الأهداف الموضوعة في استراتيجية الصندوق.

وأوضح الوزير حمادة أنّ "الصندوق السيادي كونه مغلقاً ولا يوزع أرباحاً، يقوم باستثمار العوائد التي يحققها بشكل تلقائي عبر شراء أصول، وقد كانت الفترة التي حققتها الأسهم الأميركية خلال السنة المالية الماضية أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع عوائد الصندوق".

وبحسب وكالة التصنيف الائتماني "فيتش"، فإن أصول الصندوق، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، بلغت أكثر من 580

ارتفاع الأصول الأجنبية السعودية 2 في المئة



في مايو الماضي، أي بارتفاع 27 مليار ريال. فيما ارتفع إجمالي الأصول الاحتياطية في البنك المركزي إلى 1.672 تريليون ريال بنهاية يونيو (حزيران) مقابل 1.639 تريليون ريال في الشهر السابق له.

وتتوقع "بلومبرغ" أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة ثروات أكبر مصدر للنفط الخام في العالم في الأشهر المقبلة.

ارتفع صافي أصول المملكة العربية السعودية الأجنبية 2 في المئة مع نهاية شهر يونيو (حزيران)، منتعشة بشكل طفيف من أدنى مستوى لها في أكثر من عقد، بدعم من ارتفاع أسعار النفط.

ووفقا للتقرير الشهري الصادر عن البنك المركزي، زاد إجمالي الأصول الاحتياطية بقيمة 34 مليار ريال الشهر الماضي، في حين كان صافي الأصول الأجنبية قد تراجع بشكل كبير عام 2020 حيث أدى انخفاض الدخل النفطي إلى تحويل 150 مليار ريال (تعادل 40 مليار دولار) من الاحتياطيات إلى الصندوق السيادي للمملكة لتلبية خطة الاستثمار التي أعلنها ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان.

وبلغ صافي الأصول الأجنبية حتى نهاية يونيو (حزيران)، أكثر بقليل من 515 مليار ريال سعودي، مقابل 488.1 مليار ريال

تراجع عجز موازنة تونس 57.7 في المئة



وبلغ حجم الاقتراض الداخلي 3.85 مليارات دينار (1.39 مليار دولار) في نهاية مايو 2021، مقابل 2.53 مليار دينار (914.1 مليون دولار) في مايو 2020. أما الاقتراض الخارجي فتراجع من 2.37 مليار دينار (857.7 مليون دولار) في نهاية مايو 2020، إلى 2.04 مليار دينار (738.0 مليون دولار) في مايو 2021.

كشفت وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار في تونس، عن تراجع عجز الموازنة في نهاية مايو (أيار) 2021 بنسبة 57.7 في المئة، حيث وصل عجز الموازنة إلى 1.42 مليار دينار (513.3 مليون دولار)، مقابل 3.36 مليارات دينار (1.21 مليار دولار) في نهاية مايو 2020.

ويعود التراجع في العجز، إلى تحسن مداخل ميزانية الدولة بحدود 12.9 مليار دينار (4.68 مليارات دولار)، أي ما نسبته 13.6 في المئة، مقابل تراجع النفقات بنسبة 3 في المئة في نهاية مايو (أيار) 2021.

وبحسب الوزارة فإن التحسن المسجل على مستوى مداخل الميزانية يعود أساسا إلى ارتفاع مداخل الجباية (الضرائب) بنسبة 18.3 في المئة (12.01 مليار دينار أو ما يعادل 4.33 مليارات دولار). وأفصحت عن تراجع النفقات بنسبة 3 في المئة (14.3 مليار دينار أي ما يعادل 5.18 مليارات دولار)، وذلك نتيجة تراجع نفقات (التسيير) بنسبة 5.7 في المئة، ونفقات التدخل بنسبة 10.3 في المئة، مقابل ارتفاع نفقات التأجير بنسبة 6.4 في المئة (8.49 مليارات دينار أي 3.06 مليارات دولار).

النمو الاقتصادي في مصر يواصل الارتفاع



التحديات الكبيرة التي واجهها الاقتصاد المصري خلال هذا العام بسبب تداعيات جائحة كورونا، حيث تراجع معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2019/2020 ليسجل 3.6 في المئة، وذلك مقارنة بنحو 5.6 في المئة نمو مُحقق خلال العام المالي السابق عليه، فيما تشير النتائج المبدئية إلى تحقيق معدل نمو في حدود 3.3% خلال العام المالي 2020/2021.

كشف مجلس الوزراء المصري عن نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري 7.7 في المئة خلال الأشهر الثلاثة من مارس /آذار حتى نهاية يونيو/ حزيران، مقارنة مع انكماش بلغ 1.7 في المئة خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

ومن المتوقع بحسب مجلس الوزراء المصري، أن يبلغ النمو 5.4 في المئة خلال السنة المالية الحالية التي بدأت في يوليو (تموز). واستعرضت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، هالة السعيد، خلال اجتماع مجلس الوزراء، المؤشرات المبدئية لأداء الاقتصاد خلال الربع الأخير والعام المالي 2020/2021. ولفقت إلى الاتجاه المتزايد لمعدلات النمو ربع السنوية خلال العام المالي 2020/2021 التي ارتفعت من 0.7 في المئة في الربع الأول إلى 2 في المئة في الربع الثاني ثم إلى 2.9 في المئة في الربع الثالث، على الرغم من

ارتفاع أصول البنك المركزي العماني 8.1 في المئة



سلطنة عُمان من النقد الأجنبي والذهب تقدر بحوالي 16.6 مليار دولار نهاية 2019.

ارتفعت أصول البنك المركزي العماني منذ بداية 2021، حيث أظهرت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ارتفاع إجمالي الأصول الأجنبية لدى المركزي منذ يناير (كانون الثاني) وحتى نهاية إبريل (نيسان) الماضي بنسبة 8.1 في المئة لتبلغ نحو 6.9 مليار ريال (17.9 مليار دولار) بمقارنة سنوية.

وتتألف الاحتياطيات الأجنبية لدى المركزي من ثلاثة عناصر تضم الإيداعات بالعملة الأجنبية والحساب الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي البالغ قرابة 400 مليون دولار والأوراق المالية البالغة قيمتها 8.6 مليار دولار.

ويعكس هذا الارتفاع ثقة المستثمرين الدوليين في الاقتصاد العماني على الرغم من كل الظروف وهي تأتي على عكس ما تشير إليه مؤسسات دولية من بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى احتمال انخفاض الاحتياطي النقدي للسلطنة في حال طالت فترة الوباء.

وارتفع احتياطي العملة الصعبة بواقع 4 في المئة بنهاية أغسطس (آب) 2020 لتصل إلى 6.66 مليار ريال (17.38 مليار دولار)، وذلك مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. وكانت احتياطيات

خسائر قطاع الطيران العالمي فاقت 157 مليار دولار



القطاع انخفاضاً على خلفية الموجة الثانية من الإصابات بفيروس كورونا وإجراءات عزل طالت الأسواق الكبرى. ويعد قطاع السفر من أكثر القطاعات تأثراً بجائحة كورونا خلال العام الماضي، ومن المتوقع أن تستمر تأثيراته على القطاع حتى عام 2024.

كشف الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) عن مدى تضرر صناعة السفر العالمية من تداعيات الإغلاق الاقتصادي بسبب كورونا رغم التفاؤل بعودتها إلى نشاطها السابق مع المضي قدماً في حملات التطعيم.

ووفق "إياتا" فقد تجاوز صافي الخسائر مئة مليار دولار بنهاية العام الماضي، فيما تراجع إجمالي إيرادات الركاب في الصناعة بنسبة 69 في المئة إلى 189 مليار دولار. في حين تم إيقاف نحو 66 في المئة من أسطول النقل الجوي التجاري في العالم، حيث أغلقت الحكومات الحدود أو فرضت الحجر الصحي الصارم.

وبحسب "إياتا" اختفت مليون وظيفة من القطاع وبلغت خسائر الصناعة 126.4 مليار دولار، كما أقرت العديد من الحكومات بمساهمات الطيران الحاسمة وقدمت شريان الحياة المالي وأشكال الدعم الأخرى.

وكان الاتحاد توقع أن تبلغ خسائر شركات الطيران الإجمالية نحو 157 مليار دولار في العامين الماضي والحالي، لتزيد توقعاته

خليفة آل ثاني: ضرورة تنشيط التجارة العربية البينية



بهذا الخصوص، حيث يقوم جميع الأطراف بعمل دؤوب في سبيل تعزيز التجارة البينية العربية والاستثمارات المتبادلة، ويعمل الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية من خلال جميع أعضائه من الاتحادات والغرف العربية على تشجيع التجارة البينية ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة".

أكد رئيس غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، على "ضرورة تنشيط التجارة العربية البينية، والتي لا تزال ضعيفة ودون مستوى الطموحات، حيث إنها لا تمثل سوى ما نسبته 10 في المئة فقط من تجارة الدول العربية مع العالم".

وأشار إلى أن "هذه المسألة لا تزال بحاجة إلى حلول قادرة على إعادة التجارة العربية البينية إلى الطريق الصحيح، فلم يعد مقبولاً هذا الضعف في مستوى التجارة البينية العربية بالرغم من وجود الإمكانيات الهائلة، ورغم مرور عقدين من الزمن على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تتضمن إعفاءات جمركية كاملة، ما يُعدّ عاملاً محفزاً لتنشيط التجارة البينية".

ونوّه باجتماعات الدورة 131 لمجلس إدارة اتحاد الغرف العربية، التي عقدت مؤخراً بمشاركة رؤساء الاتحادات ورؤساء غرف التجارة والصناعة بالدول العربية الأعضاء في الاتحاد، حيث تناولت إلى جانب مواضيع عدة، موضوع تنشيط التجارة العربية البينية. ولفت إلى "وجود تنسيق متواصل بين غرف التجارة والصناعة العربية

اتفاقيات ضخمة بهليارات الدولارات في المعرض العربي - الصيني الخامس



"اللقاح سلاح قوي لهزيمة المرض وتعزيز التعافي الاقتصادي، لهذا يجب أن تؤسس جميع الأطراف علاقات أوثق فيما يتعلق بالتعاون في قطاع الصحة، وتدعم التعاون العالمي بشأن اللقاحات لمواجهة مشكلة عدم التوازن في توزيع اللقاحات."

وبيّنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هو تشون بينغ، أنّ "الصين والدول العربية تبادلوا المساعدة بعد تفشي (كوفيد-19)، وأظهر الجانبان الرابط الأخوي بينهما في الأوقات العصيبة، من خلال أفعال ملموسة. وحتى الآن، أرسلت الصين نحو 100 مليون جرعة من اللقاحات الصينية إلى دول عربية في شكل مساعدات أو صادرات. ونعمل مع دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر في عملية مشتركة لتعبئة وإنتاج اللقاحات، ما قدم دعماً قوياً للدول العربية في مكافحتها الفيروس."

أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ، أنّ "الصين مستعدة للعمل مع الدول العربية من أجل البناء المشترك للحزام والطريق ودفع الشراكة الاستراتيجية الصينية-العربية إلى مستوى أعلى".

جاء ذلك خلال رسالة وجهها في افتتاح أعمال معرض الصين والدول العربية الخامس الذي استضافته مدينة "بينتشان" حاضرة منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي شمال غربي الصين.

وقال الرئيس شي في رسالته، إنّ "الصين والدول العربية واصلت في السنوات الأخيرة تعزيز التنسيق الاستراتيجي وتضافر الإجراءات، وحقق البناء المشترك للحزام والطريق نتائج مثمرة"، مشدداً على أنّ "الصين تظل الشريك التجاري الأكبر للدول العربية"، موضحاً أنّ "جهود الصين والدول العربية تضافرت لمكافحة كوفيد-19، وقدمت نموذجاً لمساعدة بعضها البعض والتغلب على الصعوبات سوياً"، مؤكداً على أنّ "الصين مستعدة للعمل مع الدول العربية للسعي نحو تعزيز التعاون وتحقيق التنمية والمنفعة المتبادلة، والنتائج المربحة للجانبين، والبناء المشترك للحزام والطريق".

وأكد رئيس الوزراء المغربي سعد الدين العثماني، أنّ "الدول العربية والصين يكملان بعضهما البعض بشكل كبير في اقتصاداتهما ويتمتعان بأفاق تعاون واسعة، ما يدفع بالتنمية المستمرة للتعاون الثنائي العملي القائم على المنفعة المتبادلة".

من جانبه شكر وزير الخارجية التونسي عثمان الجرندي، الصين على الدعم الذي قدمته للدول العربية، عبر المشاركة في تقديم خبرتها في مكافحة وباء كورونا عبر تقديم لقاحات وإمدادات طبية. لافتاً إلى أنه "يتوجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً من أجل التخفيف من تأثيرات المرض على الشعوب والاقتصاد".

بدوره اعتبر نائب وزير التجارة الصيني تشيان كه مينغ، أنّ "التعاون في قطاع الصحة العامة سيكون محور تركيز الصين والدول العربية في مرحلة ما بعد الجائحة. ويتعين على الجانبين تعميق التعاون في قطاع الرعاية الصحية، ومن بين ذلك شراء إمدادات طبية وإنتاج لقاحات"، مؤكداً أنّ "الصين، التي تعد الآن الشريك التجاري الأكبر للدول العربية، لديها الثقة في توسيع نطاق التعاون مع الدول العربية في مجالات الاقتصاد الرقمي والطاقة الجديدة والذكاء الاصطناعي وغيرها من المجالات الناشئة".

وقال نائب رئيس بنك الصين للاستيراد والتصدير سون بينغ، إنّ

الصقر يلتقي الكاظمي وتوافق على تعزيز الاستثمارات الكويتية – العراقية



زار رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي والوفد المرافق له، خلال زيارته الرسمية إلى الكويت، مقر غرفة التجارة والصناعة، حيث كان في استقباله رئيس مجلس الإدارة محمد الصقر وأعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى حشد من رجال الأعمال الكويتيين والعراقيين.

وأعرب الصقر عن اعتزاز الغرفة لما حظيت به من نصيب في زيارة الكاظمي للكويت، رغم قصر مدتها وازدحام برنامجها. مؤكداً أن "الكويت بطبيعة جوارها الجغرافي، وتكاملها الاقتصادي، وتقاربها المجتمعي مع العراق، وبفضل بنيتها الأساسية بموانئها وطرقها واتصالاتها، وإمكانات جهازها المصرفي، وغنى تجربتها الاستثمارية، مؤهلة تماماً لأن تكون في طليعة الشركاء الاستراتيجيين للعراق تجارة وتمويلًا وخدمات".

ولفت الصقر إلى أن "الشراكة التنموية بين البلدين تحتاج إلى المساندة والرعاية الرسمية، خصوصاً وأن كل المؤشرات والتوجهات على الصعيدين الإقليمي والدولي، تؤكد أن القطاع الخاص هو الذي يستطيع وهو الذي يجب أن يؤدي الدور الأساسي في بناء هذه الشراكة"، لافتاً إلى أن "موقف القطاع الخاص الكويتي يتسق كل الاتساق مع موقف الدولة"، معتبراً أن "حماسنا الصادق لمشروع الشراكة الاقتصادية يجب ألا ينسينا في الكويت والعراق معاً، أن نجاحنا يعتمد في التحليل النهائي على وجود قطاع خاص قوي، وعلى توفير بيئة استثمارية عادلة وآمنة ومستقرة في البلدين". من جانبه، عبّر الكاظمي عن سعادته بزيارة الغرفة، مؤكداً الحرص

على تعزيز الشراكات التنموية بين البلدين، مشيراً إلى أن "الكويت تمتلك رؤية حكيمة في توجيه سياساتها الخارجية، مرتكزة على إرث طويل من التجارب والمبادرات الخيرة التي تكللت بالنجاح"، لافتاً إلى "سعي الحكومة العراقية لتسهيل حركة التجارة البينية، ورفع مستوى التبادل التجاري بين الكويت والعراق، والذي لا يصل إلى المستوى المأمول خلال الفترة الحالية، من خلال الجهود التي تبذل لإزالة أي معوقات تواجه دخول البضائع الكويتية إلى العراق".

واستعرض الكاظمي أهم ملامح الاقتصاد العراقي وأبرز القطاعات الجاذبة للاستثمار وأهمها الأمن الغذائي، خصوصاً في المجال الزراعي والذي يعتبر بيئة استثمارية خصبة، بالإضافة إلى أنظمة وتشريعات الدولة الرامية إلى جذب واستقطاب وتشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاعات الأخرى ذات الاهتمام المشترك. وأكد حرص الحكومة على حل كل العقبات التي تواجه المستثمرين الكويتيين المرتقبين، ووضع الحلول المناسبة للصعوبات التي تعترض الاستثمارات الكويتية القائمة حالياً وحماية حقوقها.

توقعات بانتعاش النمو الاقتصادي الكويتي 2.4 في المئة



توقع البنك الدولي أن تستمر الصادرات النفطية في تعزيز ديناميات النمو في الكويت، متوقعاً أن ينتعش النمو الاقتصادي ليُسجَل مستوى معتدلاً قدره 2.4 في المئة في 2021 قبل أن يرتفع في المتوسط إلى 3.2 في المئة خلال السنتين 2022 و2023.

وبحسب البنك ستبدأ الكويت بتطبيق ضريبة القيمة المضافة خلال الفترة المتبقية من العام الجاري، مبيناً أن الكويت سجلت في العام 2020 أكبر عجز مالي رئيسي بين دول مجلس التعاون الخليجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ 26.2 في المئة خلال 2020، كما سجلت أكبر عجز في العام الذي سبقه بنسبة بلغت

مجلس التعاون الخليجي، ومن هذا المنطلق يتوقع أن تسجل أرصدة تجارية تتجاوز نسبتها 17 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، كما أنه من المتوقع لها أن تسجل أرصدة حسابات جارية بمتوسط 11 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2021-2023.

10 في المئة من إجمالي الناتج، متوقعاً أن ينخفض العجز إلى 22.6 في المئة من الناتج العام الجاري، وأن ينقلص إلى 19.3 في المئة في 2022 و8.3 في المئة في 2023. ويبن التقرير أن الكويت تعتبر الأكثر اعتماداً على الصادرات النفطية بين دول

فيتش " تتوقع نمو للاقتصاد الاماراتي 4.1 في المئة



البالغة 3.9 في المئة، مما يعكس ارتفاع إنتاج النفط بموجب اتفاقية "أوبك بلاس" الجديدة، وانتعاش أكثر استدامة في قطاع الخدمات والاستهلاك المحلي القوي. وتعتبر توقعات الوكالة لعامي 2021 و2022 أعلى بكثير من متوسط معدل النمو في الإمارات البالغ 3 في المئة في السنوات الخمس السابقة لأزمة "كوفيد-19"، مما يعني أن الاقتصاد سيعود إلى مستويات النشاط الذي كانت عليه الإمارات قبل الأزمة في عام 2022.

توقعت وكالة "فيتش" أن يسجل الاقتصاد الإماراتي انتعاشاً قوياً بدءاً من هذا العام، وذلك بسبب الزيادة في عدد حالات العدوى بفيروس "كوفيد-19" في جميع أنحاء العالم، ما من شأنه أن يؤثر في تعافي القطاع السياحي في الإمارات.

وتشير توقعات "فيتش" إلى انتعاش حاد في النشاط بعد انكماش بنسبة 6.1 في المئة خلال العام 2020. وبيّنت الوكالة أنّ زيادة إنتاج النفط في "أوبك" سيعزز زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، في حين أن زيادة معدلات توزيع اللقاحات في دولة الإمارات والتحصيرات لمعرض "إكسبو دبي 2020" ستدعم الانتعاش التدريجي في الطلب المحلي والنشاط السياحي.

وتتوقع "فيتش" أن تحقق الإمارات نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.1 في المئة عام 2022، صعوداً من توقعاتها السابقة

مباحثات بارزة وتوقيع اتفاقيات تعاون بين اتحادي الغرف الإماراتية والليبية



الليبية واتحاد غرف الإمارات، تضمنت عددا من البنود ومن أبرزها:

- دعم وتشجيع المبادرات والأنشطة التجارية والارتباط الصناعي بين الشركات والمؤسسات الخاصة.
- العمل على تعزيز التعاون الثنائي في كافة المجالات الاقتصادية بشكل عام والتجارية والصناعية على وجه الخصوص.
- تمكين الغرف التجارية في البلدين من التواصل والتنسيق فيما بينها نحو خلق شركات عمل واعدة وفرص تجارية مناسبة لقطاعي الأعمال بالبلدين.

استقبل رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة الليبية محمد الرعيض، وفدا اقتصاديا اماراتيا برئاسة نائب رئيس اتحاد الغرف الإماراتية عبد الله سلطان العويس، والأمين العام للاتحاد حميد محمد بن سالم ورؤساء ومدراء أكثر من عشرة من كبريات الشركات الإماراتية. وشارك في استقبال الوفد، رئيس هيئة تشجيع الاستثمار والخصخصة في ليبيا الدكتور جمال المومشي، وكيل وزارة المواصلات خالد السويسي، ورئيس هيئة الموانئ عمر الجواشي، بحضور عدد كبير من مدراء الشركات والمصارف والمؤسسات الليبية.

وأبدى الجانبين الاماراتي والليبي الاستعداد، للعمل المشترك في سبيل مصلحة البلدين وزيادة التعاون في كل الأنشطة التجارية والاستثمارية.

وفي ختام المباحثات تم توقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد العام الغرف

2.9 تريليون دولار القيمة الإجمالية للأصول الإسلامية عالمياً



القطاع المصرفي. علماً أنّ الأصول المصرفية في الإمارات تتمثل حصة تصل إلى 24 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط حوالي 58.1 في المئة (63.3 مليار دولار) من إصدارات الصكوك العالمية خلال الفترة من 2017 إلى 2019، ووصلت حصة الإمارات خلال الفترة إلى 33.1 في المئة لتحل بذلك في المركز الثاني بعد السعودية بإصدارات بلغت قيمتها خلال الفترة حوالي 77.07 مليار درهم (21 مليار دولار).

أظهر تقرير صادر عن شركة الاستشارات "ألبن كابيتال"، تمكّن قطاع التمويل الإسلامي من إثبات مرونته بتباطؤ محدود في العام الماضي بعد أن سجل نمواً بمعدل 14.4 في المئة مع نهاية عام 2019. وقد وصلت القيمة الإجمالية للأصول الإسلامية عالمياً مع نهاية العام الماضي إلى 2.9 تريليون دولار.

وبحسب التقرير استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على 62.3 في المئة من الأصول الإجمالية لأكثر من 100 بنك إسلامي على مستوى العالم في نهاية 2019، ووصلت حصة الإمارات إلى 17.7 في المئة، حيث تضم قائمة أكبر 100 بنك إسلامي على مستوى العالم 7 بنوك إماراتية. وبين التقرير أنّ معدل التمويل إلى الودائع على مستوى البنوك الإسلامية في الإمارات ارتفع إلى 95.2 في المئة مع نهاية العام الماضي في ظل نمو الائتمان بمعدل 6.8 في المئة خلال 2020، وارتفاع الودائع بحوالي 2.2 في المئة، لتصل حصتها إلى 21.8 في المئة من إجمالي أصول

صندوق النقد يتوقع نموًا 6 في المئة للاقتصاد العالمي



الدخل خاصة مع احتمال ظهور متغيرات لفيروس "كورونا" شديدة العدوى تؤدي إلى قيود جديدة على الحركة وتقليص النشاط الاقتصادي. وحذّر الصندوق من سيناريوهين كلاهما سيئ: الأول تتعرض فيه الدول الناشئة إلى موجة جديدة من متحورات الفيروس، أما السيناريو الثاني فيشير إلى قيام الدول المتقدمة بتنفيذ سياسات تحفيز في مواجهة ارتفاع التضخم، وبالتالي تراجع معدلات النمو إلى أقل من 0.75 في المئة للعام الجاري و1.5 في المئة للعام المقبل.

توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 6 في المئة مع نهاية العام الجاري، وبنسبة 4.9 العام المقبل، بينما خفض من توقعاته للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية والدول الفقيرة خاصة الآسيوية، فيما تم تعديل توقعات الاقتصادات المتقدمة والدول الغنية بالزيادة.

وفي توقعاته لمنطقة الشرق الأوسط، أبدى الصندوق في تقريره آفاق الاقتصاد العالمي، تفاؤلاً بسبب النشاط القوي في بعض البلدان مثل المملكة العربية السعودية والمغرب، وتم تعديل التوقعات بالزيادة، لكن تم تخفيض توقعات الناتج المحلي الإجمالي عن توقعات أبريل (نيسان) الماضي بسبب تراجع إنتاج النفط، وفق اتفاق أوبك، كما انخفضت توقعات النمو لمجموعة البلدان النامية منخفضة الدخل بمقدار 0.4 في المئة، حيث تحتاج هذه الدول وفق الصندوق إلى 200 مليار دولار للإنفاق على خطط مكافحة الوباء ومبلغ 250 مليار دولار إضافي لاستعادة أوضاع ما قبل الوباء. وبين الصندوق أنّ بطء نشر اللقاحات يعيق تقدم الدول منخفضة



Wise Leadership **قيادة حكيمة**

Religious Coexistence **التعايش الديني المميز**

Qualified & Competitive Human Resources **الموارد البشرية المهولة والمنافسة**

Available Investment Opportunities **فرص استثمارية متاحة**

Market Economy & The Stable Economy Growth **اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي**

Access to International Markets **الوصول الى الاسواق العالمية**

Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages **جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز**

Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network **بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى**

Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities **المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المهولة**

Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment **الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة**



Vision

الرؤية

دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربط المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

AACC Coordinates high-level meeting between the Mayor of Vienna and the Ambassador of Qatar to Austria



the Mayor and Governor of Vienna H.E. Dr. Michael Ludwig received the Ambassador of the State of Qatar H.E. Sultan Salmeen Almansouri and the Secretary-General of the Austro-Arab Chamber of Commerce Eng. Mouddar Khouja for a courtesy visit at the premises of the Vienna City Hall. The meeting was coordinated by AACC with the kind support of H.E. DI Omar Al-Rawi, Member of the Viennese parliament and AACC Board Member.

Following a cordial welcome by H.E. Mayor Dr. Ludwig, Ambassador Almansouri expressed his sincere appreciation and gratitude to the Mayor and Governor of Vienna for having this meeting. He pointed out that the City of Vienna has taken exemplary measures in the fight against the COVID-19 pandemic compared to other cities. “The swift government’s strict implementation of regulations and

precautionary measures and the Viennese population’s willingness to cooperate were indeed quite remarkable,” the Ambassador added. He then elaborated on Qatar’s intensive national vaccination strategy and stated that a very high percentage of the Qatari population has been already vaccinated.

Ambassador Almansouri also briefed Dr. Ludwig on the developments and progress

in the State of Qatar in general, and on the preparations for the upcoming FIFA World Cup 2022 in Qatar in particular. In the framework of the good bilateral economic relations between Qatar and Austria, Ambassador Almansouri referred to the inspiring Al-Wakrah stadium as an example, built by the Vienna-based construction company Porr for the World Cup 2022. Additionally, he emphasized his keen interest in a close cooperation and exchange of expertise with the City of Vienna in various fields, such as renewable energy, smart cities among others.

H.E. Dr. Ludwig thanked the Ambassador for commending the city's measures against the pandemic, adding that the situation was unique and therefore was exceptionally challenging to administer and contain. The Mayor also warmly welcomed the idea of a strengthened cooperation and suggested to jointly receive delegations from Qatar and to show them

examples of Vienna's city development projects and smart sustainable city concepts in model areas such as Seestadt Aspern.

Ambassador Almansouri happily reciprocated this initiative by inviting the Mayor to Doha to introduce some city development projects and to attend the World Cup next year.

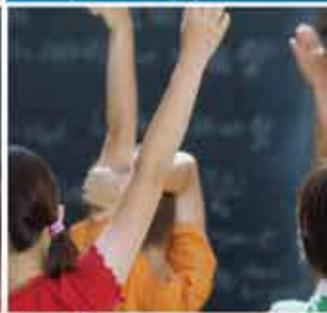
Referring to the excellent cooperation in the past, Secretary General Khouja offered full support in the implementation of the mentioned projects and delegation visits by the Austro-Arab Chamber of Commerce as the main point of reference for Austro-Arab relations. He also highlighted the importance of acquainting the Arab countries with Vienna's success stories such as the city's international ranking as the most livable city (by the international research institute Mercer in 2019, and for the 10th time in a row), and the city's exceptional waste-to-energy model.



مجموعة
مؤسسات نهاس

N

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP



HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 – 2233000 | Fax: (+963 11) 2235004 – 2228861

E-mail: info@nahas.sy | Website: www.nahasgroup.com



بنك بيروت
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new **State-of-The-Art Contact Center** that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

 1262

